

Distr.: General
11 April 2003
Arabic
Original: Spanish

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الخامس للدول الأطراف
الجمهورية الدومينيكية*

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة الجمهورية الدومينيكية، انظر CEDAW/C/5/Add.37، التي نظرت فيها اللجنة في دورتها السابعة. وللاطلاع على التقريرين الدوريين المجمعين الثاني والثالث المقدمين من حكومة الجمهورية الدومينيكية انظر CEDAW/C/DOM/2-3، التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة. وللاطلاع على التقرير الدوري الرابع المقدم من حكومة الجمهورية الدومينيكية انظر CEDAW/C/DOM/4، التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.

هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	مقدمة
٥	الأول - السياق الاجتماعي الاقتصادي - مكافحة الفقر
٧	١-١ خصائص الفقر
٨	٢-١ العمالة
٨	٣-١ الإنفاق الاجتماعي
١٠	٤-١ التدابير التي اتخذتها الحكومة في الألفية الجديدة إزاء حالة الفقر الموروث
١١	٥-١ تقييم المجتمع المدني والمؤسسات العامة بشأن التقدم المحرز في موضوع المرأة والفقر
١٣	الثاني - الإدماج المؤسسي للبعد الجنساني في القطاع العام
١٣	١-٢ الإدماج المؤسسي للسياسة الجنسانية
١٦	٢-٢ الصكوك الوطنية للمساواة بين الجنسين
١٧	٣-٢ التنسيق مع المجتمع المدني
١٩	٤-٢ الإحصاءات التي تتضمن تصنيفات حسب نوع الجنس
٢١	الثالث - المعلومات المتعلقة بمواد الاتفاقية
٢١	١-٣ ٢-٣ المادتان ١ و ٢: التمييز ضد المرأة
٢٢	٣-٣ المادة ٣: حقوق الإنسان للمرأة
٢٦	٤-٣ المادة ٤: التدابير الخاصة
٢٩	٥-٣ المادة ٥: أنماط السلوك الاجتماعية الثقافية
٢٩	٦-٣ المادة ٦: البغاء
٣٢	٧-٣ المادة ٧: الحياة العامة والمشاركة السياسية
٣٧	٨-٣ المادة ٨: التمثيل
٣٩	٩-٣ المادة ٩: الجنسية

٤٠	 المادة ١٠-٣: التعليم
٤١	 المادة ١١-٣: العمالة
٤٧	 المادة ١٢-٣: الصحة
٥٣	 المادة ١٣-٣: الخدمات الاقتصادية والاجتماعية
٥٤	 المادة ١٤-٣: المرأة الريفية
٥٧	 المادة ١٥-٣: التساوي أمام القانون
٥٧	 المادة ١٦-٣: الزواج والأسرة

مقدمة

في سنة ١٩٧٩ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي وثيقة صدّقت عليها أغلبية بلدان العالم، وأصبحت تمثل محركا عالميا قويا لتعزيز وحماية حقوق المرأة على حد سواء. وبعد عشرين عاما اتخذت خطوة جديدة إلى الأمام باعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي يَسر تفسيرها وتطبيقها عمليا.

وكانت الجمهورية الدومينيكية قد أعربت فعلا في عام ١٩٨٢ عن التزامها بالنضال من أجل حقوق المرأة بتصديقها على الاتفاقية. وصدقنا مؤخرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ على البروتوكول الاختياري باعتبار بلدنا أحد البلدان الأولى في أمريكا اللاتينية التي اتخذت هذه الخطوة.

ويتضمن هذا الالتزام أيضا تقديم تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وقد مثلت التقارير المقدمة، التي تتطلب بحثا دقيقا بشأن تطبيق الاتفاقية في البلد، وكذلك الاقتراحات والتوصيات التي تُبديها اللجنة بشأن التقارير حافزا وتوجيها قيمين لجهودنا من أجل تنفيذ الاتفاقية.

وقد قُدمت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حتى الآن أربعة تقارير. ففي سنة ١٩٨٨ قُدم التقرير الأول، وفي سنة ١٩٩٣ قُدم التقريران الثاني والثالث معا، وفي عام ١٩٩٧ قدم التقرير الرابع.

ويشمل هذا التقرير الخامس الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ويتألف من ثلاثة فصول. يصف الفصل الأول الأخطار الكبيرة التي تكتنف الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلد، التي تتسم بمستويات من الفقر والأعمال التي اتخذتها الحكومة لمكافحة. ويقدم الفصل الثاني مستويات وضع السياسات الجنسانية في القطاع العام، ولا سيما منذ تعيين وزيرة الدولة لشؤون المرأة. ويصف الفصل الثالث الحالة في البلد فيما يتعلق بمواد الاتفاقية، ويلقي الضوء على التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفصل الأول

السياق الاجتماعي الاقتصادي. مكافحة الفقر

- منذ العقد الأخير من القرن الماضي شرع بلدنا في عدة عمليات تشاركية لإصلاح وتحديث الدولة أشركت فيها بصورة متزايدة شتى قطاعات المجتمع الدومينيكي.
- وجاءت هذه العمليات في سياق اقتصادي موات للغاية^(١) بسبب ما يلي:
- الأداء الجيد للنمو الاقتصادي في التسعينات (مقارنة بالثمانينات)، لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة؛
 - النمو المطرد للناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من ٤,٤ في المائة إلى ٧,٨ في المائة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠^(٢)؛
 - كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٩ أكبر منه في سنة ١٩٩٠ بـ ٢.٨ مثل؛
 - كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بانخفاض في التضخم: من ٢٩ في المائة في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ٧,٥ في المائة في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠؛
 - حسنَ البلد وضعه فتقدم أربع مراتب بالنسبة إلى سائر بلدان قارة أمريكا الجنوبية في التسعينات (في سنة ٢٠٠٠ كان يشغل المرتبة الرابعة والعشرين في منطقة أمريكا اللاتينية والمرتبة السابعة والثمانين بين بلدان العالم التي يبلغ عددها ١٧٤ بلدا).

(١) ديزاردو، جيفري؛ "الحالة الاجتماعية في الجمهورية الدومينيكية في السياق الأمريكي اللاتيني"، معهد البلدان الأمريكية للتنمية الاجتماعية، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية ٢٠٠١.

(٢) وإن كان قد انخفض إلى ٥,٠ في سنة ٢٠٠١.

الجدول رقم ١

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، ١٩٩٤-٢٠٠١

السنة	المعدل
١٩٩٤	٤,٤
١٩٩٥	٤,٨
١٩٩٦	٧,٣
١٩٩٧	٨,٢
١٩٩٨	٧,٣
١٩٩٩	٨,٣
٢٠٠٠	٧,٨
٢٠٠١	٥,٠

المصدر: راميريس، نيلسون؛ "الناتج المحلي الإجمالي والتنمية: المعدل المتكرر" CESDEM، لا سيما Hoy/Areito، ٢٠٠٠. بالنسبة إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١، ليساردو، جيفري؛ معهد البلدان الأمريكية للتنمية الاجتماعية، ٢٠٠١.

الجدول رقم ٢

الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترتين ١٩٨١-١٩٩٠ و ١٩٩١-٢٠٠٠

الفترة	معدل الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم
١٩٩٠-١٩٨١	٢,٣	٢٨,٩
٢٠٠٠-١٩٩١	٥,٩	٧,٥

المصدر: ليساردو، جيفري؛ معهد البلدان الأمريكية للتنمية الاجتماعية، ٢٠٠١.

ومع ذلك توجد هذه الصورة في نفس الوقت مع مستويات من الفقر، مرتبطة بالتوزيع غير المتساوي للثروة^(٣)، وإدماج الجمهورية الدومينيكية في عملية العولمة عن طريق تنمية القطاعات الأكثر اعتمادا على العوامل الخارجية مثل السياحة والمناطق الحرة وتصدير المنتجات الزراعية.

(٣) في سنة ١٩٩٨ كان أفقر السكان الذين يمثلون ٢٠ في المائة من السكان يحصلون بالكاد على ٥ في المائة من الدخل في حين كان أغنى الناس ونسبتهم ١٠ في المائة من السكان يحصلون على ٤١ في المائة من الدخل.

١-١ خصائص الفقر

قدّرت الدراسة المتعلقة بتركز الفقر التي أجراها المكتب الوطني للتخطيط^(٤) أن ٣٧ في المائة من السكان الدومينيكيين كانوا يعانون من الفقر في سنة ١٩٩٨، بينما كان ١٥ في المائة من السكان يعانون من فقر مدقع، أي أن ٥٢ في المائة من السكان الدومينيكيين كانوا فقراء؛ ويؤثر الفقر بصورة أشد في السكان الريفيين، ولا سيما سكان الجنوب الشرقي^(٥) والشمال الشرقي من البلد. ولا تُمكن الدراسة من تحديد الأشكال المعينة التي يؤثر بها الفقر على المرأة.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ سجل الفقر العام معدل انخفاض قدره ٧ في المائة وانخفض عدد الأسر المعيشية التي تُعاني من فقر مدقع أو أسر السكان الأصليين أو ٢١ في المائة تقريبا (انخفضت من ١٨,٥ في المائة إلى ١٤,٦ في المائة). ويبدو أنه قد حدث ارتفاع في مستوى معيشة السكان الأصليين، فصاروا في فئة السكان الذين يعانون من فقر غير مدقع، واستمرار ذلك دون تغيير فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ يُبين أيضا أنه قد حدث تقدم بالنسبة إلى هذه المجموعة (انظر الجدول رقم ٣).

ووفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية لمصروفات ودخل الأسر المعيشية، التي أجراها البنك المركزي في سنة ١٩٩٨، كانت ترأس ٢٨,٧ من الأسر المعيشية الدومينيكية نساء وكانت ترأس ٣٣ في المائة من مجموع عدد أقل الأسر دخلا نساء، وتصنيف الأسر حسب جنس رئاستها وحسب شرائح الدخل يُبين أنه على المستوى العالي للدخل توجد نسبة كبيرة من الأسر المعيشية التي يرأسها رجال في حين أنه على المستوى المنخفض للدخل توجد نسبة كبيرة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء. وبالمثل تُبين الدراسة الاستقصائية المذكورة أن ٧٦ في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء توجد في سانتو دومينغو وفي سائر المناطق الحضرية حيث يوجد أكبر عدد من الفقراء، في حين توجد ٦٤ في المائة فقط من الأسر التي يرأسها رجال في نفس هذه المناطق.

(٤) "تركز الفقر في الجمهورية الدومينيكية"، تقرير السكان رقم ١١، ١٩٩٧، المكتب الوطني للتخطيط.

(٥) منطقة الحدود مع هايتي. وكذلك في مناطق التركيز السكاني الكبير في قرى معاصر قصب السكر، ومجتمعات العمال التقليدية في كانيا، المخصصة الآن لأعمال أخرى في قطاع الزراعة وقطاع التشييد.

الجدول رقم ٣

مستويات الفقر في البلد حسب المنطقة الجغرافية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨

المنطقة الجغرافية	١٩٩٦			١٩٩٨		
	الفقر العام	الفقر غير المدقع	الفقر المدقع	الفقر العام	الفقر غير المدقع	الفقر المدقع
مجموع البلد	٥٥,٧ (أكثر من مليون أسرة معيشية)	٣٧,٢	١٨,٥	٥١,٨	٣٧,٢	١٤,٦
المنطقة الحضرية	-	-	-	٣٧	٣٠,٠	٧
المنطقة الريفية	-	-	-	٨٥	٤٨	٣٧

المصدر: المكتب الوطني للتخطيط، ١٩٩٧. "تركز الفقر في الجمهورية الدومينيكية"، تقرير السكان رقم ١١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢-١ العمالة^(٦)

فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ اتسمت العمالة المتغيرة بخصائص بارزة هي:

- زيادة العمالة في القطاع الرسمي (المناطق الحرة والسياحة).
- زيادة كبيرة في العمالة في القطاع غير الرسمي، لا سيما في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية مع اتجاه كبير لعمل الأشخاص لحسابهم.
- عدم استقرار قطاع المؤسسات الصغيرة للغاية الذي انعكس في ارتفاع عدد الوظائف الملغاة.
- انخفاض البطالة من ٢١ في المائة تقريبا في بداية التسعينات إلى نحو ١٥ في المائة في سنة ١٩٩٨، مع إسهام قطاع الشركات الصغيرة للغاية إسهاما كبيرا في هذا الانخفاض.

٣-١ الإنفاق الاجتماعي

عند استعراض الإنفاق الاجتماعي سواء بالنسبة إلى الإنفاق الكلي أو بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أن قطاعي التعليم (بين ١ و ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والصحة (بين ١ و ١,٥ في المائة) هما القطاعان اللذان ازداد الإنفاق عليهما منذ

(٦) ستعالج المعلومات المتعلقة بالعمالة بقدر أكبر من التفصيل في المادة ١١ من هذا التقرير.

عام ١٩٩٦، في حين انخفضا الإنفاق على الإسكان. وتذبذب الإنفاق الكلي للاستثمار في التنمية البشرية (التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية) خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بين ٤ في المائة و ٥ في المائة.

وقد غيرت وجهة الإنفاق الاجتماعي على قطاعي التعليم والصحة في هذه الفترة. ففي التعليم أعطيت أهمية أكبر في الميزانية للتعليم الأساسي فحصل على ٤٨ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وفي مجال الصحة كان الإنفاق الكلي في سنة ١٩٩٨ بنسبة ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، نحو ١,٦ في المائة منها من القطاع العام و ٢,٩ في المائة من القطاع الخاص^(٧).

الجدول رقم ٤

الإنفاق الكلي والإنفاق الاجتماعي في الجمهورية الدومينيكية، ١٩٩٠-

١٩٩٩

السنة	الإنفاق الكلي من الحكومة المركزية باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاجتماعي باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاجتماعي باعتباره نسبة مئوية من الإنفاق الكلي
١٩٩٠	١١,٩	٤,٤	٣٩,٦
١٩٩١	١٠,٦	٣,٨	٣٧,٢
١٩٩٢	١٤,٩	٥,٣	٣٥,٢
١٩٩٣	١٦,٧	٦,٦	٣٨,٧
١٩٩٤	١٥,٧	٦,٧	٤٢,٦
١٩٩٥	١٤,٢	٥,٦	٣٩,٧
١٩٩٦	١٤,٧	٥,٨	٣٩,٦
١٩٩٧	١٦,٤	٦,٣	٣٨,٤
١٩٩٨	١٦,٠	٦,٣	٣٨,٩
١٩٩٩	١٦,٦	٦,٤	٤٠,٣
متوسط العقد	١٤,٨	٥,٧	٣٩,٠

المصدر: المكتب الوطني للتخطيط "الهيكل الاقتصادي والمالي والجغرافي للإنفاق

العام في الجمهورية الدومينيكية (١٩٧٨-١٩٩٩)، تموز/يوليه ٢٠٠٠.

(٧) ليساردو، ج.، مرجع سبق ذكره.

١-٤ التدابير التي اتخذتها الحكومة في الألفية الجديدة إزاء حالة الفقر الموروث

أتاح إدراج مسألة تركيز الفقر في سياسة الحكومة في أواخر عام ١٩٩٧ تحديد أضعف المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية.

وأهم خطوة اتخذت في تلك الفترة هي عزم الحكومة الراهنة، التي تولت مهامها في آب/أغسطس ٢٠٠٠، على رسم اجتماعية محددة في جميع الهيئات العامة، ترمي إلى خفض مستويات الفقر في الجمهورية الدومينيكية. وتحقيقاً لهذه الغاية تعهدت الحكومة بتنمية المساواة بين الجنسين وإدماجها، وتمكين المرأة باعتبار ذلك استراتيجية أساسية لهذه السياسة.

وتتضمن الخطوط الاستراتيجية لهذه السياسة الاجتماعية ذات الأهمية لسياسة المساواة بين الجنسين تحسين فعالية ونوعية وميزانية الإنفاق الاجتماعي، والتركيز على المستفيدين والمستفيدات، وتحديث الدولة، وإقامة نظام للرصد والتقييم.

وقد أولت السياسة الاجتماعية المطبقة، حتى الآن، اهتماماً لأعمال تقديم المساعدة، واستلزم ذلك تقوية وتعزيز آليات تشغيل عمليات الرعاية الاجتماعية أو خفض الفقر.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قدمت أمانة شؤون المرأة إلى المجلس الاجتماعي بوصفها عضوة فيه اقتراحاً يتضمن السياسات الحكومية المتعلقة بالفقر لإدماجها بوصفها سياسات للدولة والمجلس هو الهيئة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية للحكومة. وتنص هذه السياسات على ما يلي:

- إدماج النهج الجنساني على جميع المستويات والتدريب الجنساني لجميع الموظفين العاملين مع قطاع المرأة.
- وصول النساء إلى السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتمويل وإلى الموارد الإنتاجية وإلى التأهيل والتدريب في المجالات غير التقليدية، وزيادة وصولهن إلى التعليم وإلى الخدمات الصحية التناسلية، مع إعطاء الأولوية لرئيسات الأسر، وزيادة الفرص المتاحة لهن في التعليم الرسمي. ووضع برامج خاصة من أجل نساء قرى معاصر قصب السكر.
- تركيز الإنفاق الاجتماعي على القطاع الريفي.
- تعزيز الخدمات الأساسية في مجالات التغذية والصحة والإصحاح والتنسيق الفعال للوقاية من العنف العائلي وخفضه.
- توجيه عمليات توعية وتعريف بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المهاجرات إلى السلطات المعنية بهذه الفئة من السكان.

٥-١ تقييم المجتمع المدني والمؤسسات العامة بشأن التقدم المحرز في موضوع المرأة والفقير

نود أن نبرز هنا النتائج المتعلقة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بموضوع المرأة والفقير، التي أشارت إليها ٩٦ مؤسسة عامة وخاصة في البلد، وذلك في "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية"^(٨) وهذه النتائج هي كما يلي:

- اعتراف أكبر في المجتمع بأن النساء هن أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالتهميش والفقير.
- حشد الموارد المالية لصالح المرأة (الحكومة والمنظمات غير الحكومية والتعاون الدولي) مع التركيز على تنفيذ برامج ومشاريع التدريب، وتقديم الخدمات القانونية إلى النساء ذوات الدخل المنخفض وإعادة تدريب النساء على مراقبة الإنتاج ونوعية التسويق التجاري وتعزيز الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين (المرأة).
- الاتجاه إلى خفض التدريجي لكن المستمر لانتشار الفقر في الجمهورية الدومينيكية، وهذا يفيد النساء بصورة غير مباشرة.
- إجراء تغييرات في الفترة الأخيرة في السياسات الاجتماعية التي تمثل عاملاً إيجابياً فيما يتعلق بحالة المرأة (زيادة الاتفاق الاجتماعي والبدء في خطة عمل للحد من الفقر).
- تنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل مع توعية المرأة وزيادة قدرتها الإنتاجية.
- إحراز تقدم في وصول المرأة المباشر إلى أراضي الإصلاح الزراعي وكذلك توسيع الولاية لإدماج النساء في البرامج التي تُنفذها مؤسسات أخرى في قطاع الزراعة وتربية الماشية.
- إحراز تقدم على مستوى الاقتصاد الذاتي، بما في ذلك زيادة الإدماج في إنتاج الأغذية وتربية الحيوانات المستأنسة والقطاع المالي والشركات الصغيرة للغاية وفي المناطق الصناعية الحرة.
- إحراز تقدم في أنواع مختلفة من الخدمات العامة التي تُنفذ قطاعات كبيرة من النساء (في التعليم والصحة).

(٨) أجري هذا التقييم في شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٠، في أربع محافل إقليمية ومحفل وطني، شاركت فيها ٥٥ منظمة غير حكومية و ٤١ هيئة حكومية. "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية، ١٩٩٥-٢٠٠٠" أمانة شؤون المرأة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

كما أبرز هذا التقييم بين العقبات المحددة ما يلي:

- أنه على الرغم من الحد من الفقر فإنه ما زال من أكبر العقبات التي تعترض سبيل التنمية في البلد وسبيل تقدم المرأة.
 - أنه على الرغم مما تحقق من منجزات فإن الموارد التي تخصصها الدولة لبرامج الحد من الفقر ما زالت غير كافية.
 - أن مؤشرات اقتصاد الدولة لا تيسر تحليل تأثير سياسات برامج مكافحة الفقر.
 - أن الرجال ما زالوا مفضلين في النموذج الاقتصادي الساري لأن المرأة إلى جانب عملها في المجالات العامة تتحمل مسؤولية العمل المنزلي.
 - ما زالت توجد أوجه عدم مساواة بين النساء أنفسهن بسبب ضعف فئات مثل المسنات والعاملات في مجال الجنس والمعوقات والفتيات والمراهقات والدومينيكيات اللائي أصلا من هايتي.
- يجري الآن تنفيذ عدة توصيات وضعت للتغلب على هذه العقبات:
- تنفيذ برنامج كبير للتوعية الجنسية للموظفين الفنيين والموظفات الفنيات في القطاع العام.
 - العمل على أن تفيد البرامج الاجتماعية الحكومية رئيسات الأسر والمعوقات والمسنات، بصفة خاصة.
 - التشجيع على إنشاء النساء مؤسسات صغيرة للغاية وفتح منافذ لتقديم القروض.
 - تعزيز وصول النساء بصورة أكبر إلى مراكز التدريب التقني للموظفين والعمال.

الفصل الثاني

الإدماج المؤسسي للبعد الجنساني في القطاع العام

جاء في الفقرة رقم ٣٣٨ من الملاحظات الختامية على التقرير الرابع للجمهورية الدومينيكية (OF/41/RD/P338) ”يرجى أن يُقدم في التقرير المقبل للجمهورية الدومينيكية معلومات عن تنفيذ الاتفاقية في الواقع، مع إبراز آثار البرامج والسياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة“. ولهذا السبب شرع في إجراء استطلاع صغير للرأي عن هذه الآليات^(٩) الموجودة في مؤسسات القطاع العام التي تعتبر أساسية لضمان إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١-٢ الإدماج المؤسسي للسياسة الجنسانية

في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ صدر القانون رقم ٨٦-٩٩ الخاص بإنشاء أمانة شؤون المرأة^(١٠)، وهي الهيئة المسؤولة عن وضع القواعد وتنسيق تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وممارسة المرأة التامة لحقوقها بوصفها مواطنة على المستويات القطاعية والمشاركة بين الوزارات ومع المجتمع المدني. وقد أنشئت أمانة شؤون المرأة نتيجة مشروع بدأ في سنة ١٩٩٧ في إطار خطط إصلاح وتحديث الدولة، ونجح في إجراء عملية تفاوض قطاعي من أجل إنشائها شاركت فيها نحو ١٠٠ مؤسسة حكومية ومنظمة غير حكومية.

وصلاحية هذه الأمانة تتمثل في وضع القواعد والتوجيه والاهتمام بالسياسة الدولية، وتوعية وتثقيف المجتمع، والتنسيق والتعاون مع المجتمع المدني. وفي نفس الوقت صُدم على المجلس الاستشاري للإدارة العامة السابقة للنهوض بالمرأة، وانتقل إلى أمانة شؤون المرأة، وأنشئ المجلس القطاعي للمرأة، الذي يتألف من وزراء ووزيرات الدولة ومديري ومديرات المكاتب القطاعية، مثل هيئات الاتصال والتنسيق مع أمانة شؤون المرأة.

١-١-٢ تأسيس الآلية الوطنية

أشركت الإدارة العامة للنهوض بالمرأة بهذا الاسم ثم باسمها الجديد باعتبارها أمانة شؤون المرأة في عدة عمليات لتعزيز المؤسسي. فمنذ عام ١٩٩٦ حتى الآن يرمي أربعة

(٩) يتعلق الأمر باستخدام دليل (انظر المرفق ٢) يرمي أساساً إلى تحديد مستويات للإدماج المؤسسي للسياسات الجنسانية في القطاع والالتزامات المالية المخصصة لتنفيذها.

(١٠) توجد هذه الآلية منذ عام ١٩٨٢، باسم الإدارة العامة للنهوض بالمرأة، التي أنشئت بموجب المرسوم رقم ٤٦ الصادر من السلطة التنفيذية.

مما مجموعه ١٧ برنامجا ومشروعاً وضعت برعاية وكالات للتعاون الدولي، إلى التعزيز المؤسسي العام للإدارة العامة للنهوض بالمرأة أو أمانة شؤون المرأة (وقد نُفذ واحد منها ويجري تنفيذ ثلاثة).

وركز التعزيز المؤسسي على الأولويات التالية:

- رفع المرتبة المؤسسية للإدارة العامة للنهوض بالمرأة عن طريق إنشاء أمانة شؤون المرأة.
 - وضع خطط لتحقيق اللامركزية عن طريق إنشاء مكاتب قروية وبلدية لشؤون المرأة.
 - دعم أمانة شؤون المرأة ومكاتبها البلدية والقروية لشؤون المرأة.
 - إعادة التشكيل والتدريب الداخلي.
 - المشاركة في عمليات وصكوك التخطيط/اتخاذ القرارات والمشاركة في المجالات الاستراتيجية والتنسيق معها.
 - التوعية والتدريب وبذل مساعٍ رواقية لدى الموظفين الفنيين والأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الهيئات الحكومية.
- وتتعلق سائر البرامج والمشاريع بمحاور العنف والبيئة والإنتاج وإدارة الدخل (عن طريق توفير القروض والتأهيل وتقديم المساعدة التقنية) والمرأة الريفية والنشر عن حقوق المرأة. ومن بين هذه البرامج والمشاريع تُنفذ ثلاثة مشاريع إنتاجية ومدة للدخل، كل منها لمدة تتراوح بين ٤ و ٥ سنوات، وتديرها مديرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغيرة للغاية.
- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير حددت الإدارة العامة للنهوض بالمرأة/أمانة شؤون المرأة محاور العمل التالية:
- مكافحة الفقر بهدف خفض مستويات الفقر.
 - تمكين المرأة الدومينيكية عن طريق تنمية قدرة المرأة على القيادة وإشراك النساء في هيئات اتخاذ القرارات.
 - التعليم والاتصال والثقافة.
 - التركيز في مجالي العنف والصحة على منع العنف بين الجنسين وقمعه واستتصاله.

ويجري العمل في هذه المحاور في إطار استراتيجيات تنسيق عامة مع المجتمع المدني والدعم المقدم من وكالات التعاون الدولي وإشراك المؤسسات العامة في مجالات عملها المختلفة (وإن كان ذلك لا يزال بصورة محدودة إلا في قطاعي الصحة والتعليم).

الخدمات التي تقدمها أمانة شؤون المرأة

- إدارة وقاية المرأة من العنف.
- تقديم الدعم إلى مكتب النائب العام في التقييمات النفسية للنساء اللاتي تعرضن للعنف.
- التدريب والتوعية في المجال الجنساني والمواضيع المتصلة بحالة المرأة ووضعها الموجهة إلى الموظفين والفنيين في القطاع العام والقطاعات غير الحكومية الاستراتيجية: المديرين السياسيين والموظفين والمنظمات النسائية غير الحكومية والمنظمات النسائية والمنظمات. ومنظمات الأراضي الوحلة والطوائف المجتمعية والاتحادات المهنية في مختلف مقاطعات البلد ومجتمعاته المحلية. وكذلك تدريب موظفي المراكز الرئيسية والمكاتب الإقليمية على المستوى الداخلي. وتجدر الإشارة على هذا المستوى إلى عمليات تدريب المدربين على العمل في رسم وتحليل السياسات الحكومية ذات المنظور الجنساني وأنشطة التوعية والمساواة في الكونغرس والشبكات التي أقيمت في الجهات الحكومية في هذا العام.
- برنامج وطني لمكافحة ومعالجة العنف ضد المرأة (انظر ٣-٦-٥-٣)

٢-١-٢ المكاتب البلدية والقروية لشؤون المرأة

يُوجد في جميع مناطق البلد ما مجموعه ٤٨ مكتباً من المكاتب البلدية والقروية لشؤون المرأة، تعمل في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية نفسها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان يوجد ١١ مكتباً بلدياً وقروياً لشؤون المرأة، وتقرر أن يكون في أغلبية المقاطعات الثلاثين والبلديات المائة وخمسة وعشرين بأواخر فترة الخمس سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مكاتب مسؤولة عن العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي عملية التعزيز كانت مهام هذه المكاتب موجهة نحو ما يلي:

- عمليات توعية وتدريب في المجال الجنساني للمنظمات النسائية وكذلك للموظفين العاملين فيها^(١١) فيما يتعلق بمواضيع العنف العائلي ومشاركة الشرطة والمشاركة الاجتماعية وتوعية الشعب عموماً بالمجال الجنساني.
- مدارس للتدريب على العمل تشمل نوعين من التدريب: في المجالات التقليدية التي هي محل طلب كبير من جانب النساء (الحياكة وفن التجميل وصناعة الحلوى والخبز والحرف إلخ) وفي الحرف غير التقليدية (النجارة والكهرباء والسباكة). وتعمل هذه المدارس بموجب اتفاق بين أمانة شؤون المرأة ومعهد التدريب المهني والتقني. وينص الاتفاق على أنه بعد انتهاء التدريب على العمل يبدأ التدريب في معهد التدريب المهني والتقني على إدارة المشاريع الإنتاجية. ويتضمن هذا التدريب محور أمية النساء عند الحاجة.
- مشاريع إنتاجية أو مدرة للموارد المالية مع مستويات من الدعم، بموجب الاتفاق المبرم بين أمانة شؤون المرأة وبرنامج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية بحيث تحصل النساء على إعانات من أجل مشاريعهن الإنتاجية.

الجدول رقم ٥

عدد المكاتب البلدية والقروية لشؤون المرأة حسب المنطقة

أمانة شؤون المرأة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

المنطقة	مجموع المكاتب البلدية والقروية المعنية بشؤون المرأة	المكاتب القروية	المكاتب البلدية
الجنوبية/الجنوبية الشرقية	٨	٦	٢
الشرقية	٦	٦	-
الشمالية	٢٣	١٣	١٠
المجموع	٣٧	٢٥	١٢

٢-٢ الصكوك الوطنية للمساواة بين الجنسين

وضعت أمانة شؤون المرأة، بالتنسيق مع المنظمات والمؤسسات النسائية للمجتمع المدني والقطاع العام، الصكوك التالية لتحقيق المساواة بين الجنسين:

(١١) يوجد في كل مكتب من المكاتب البلدية والقروية لشؤون المرأة خمسة أفراد على الأقل: رئيس ومحامية وأخصائية اجتماعية أو طبيب نفسي وسكرتيرة وساع.

- **تشخيصات جنسانية لإصلاح وتحديث الدولة،** أجرتها أمانة شؤون المرأة^(١٢) في سنة ١٩٩٩ في المجالات التي لإدماج نهج المساواة بين الجنسين فيها أثر في النساء والمتصلة استراتيجيا بعمل أمانة شؤون المرأة والحركة النسائية. والمجالات الستة التي اختيرت هي: جهاز التخطيط والقطاع الإحصائي والسلطة القضائية والنظام التعليمي وقطاع الصحة والضمان الاجتماعي وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية. وبينت التشخيصات بوجه عام ما يلي:
- في عمليات الإصلاح والتحديث وفي محافظتها المرجعية تحققت الموافقة على أهمية البعد الجنساني.
- إدماج البعد الجنساني في عمليات إصلاح وتحديث الدولة مضمون إذا كان مصحوبا بالتدريب وتوفير أدوات العمل واتخاذ القرارات القطاعية.
- **الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين^(١٣)،** وضعت استنادا إلى مشاورة أجريت بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠ بمشاركة ٢٦ مؤسسة حكومية و ٢٩ منظمة ومؤسسة تعمل في مجال المرأة. والخطة مصممة لسبعة مجالات عمل: الاتصال والثقافة والتعليم والاقتصاد والإنتاج والعمالة والصحة ومكافحة العنف والمشاركة السياسية والاجتماعية والتشريع والبيئة والتنمية المستدامة ووضع تحليل للحالة مع أسبابها وآثارها وتحديث الأولويات (النتائج) ومسارات العمل الرامي إلى تحقيق هذه النتائج ومؤشرات لقياس المنجزات ومصادر التحقق من هذه المؤشرات.
- **تقييم تنفيذ منهاج عمل ييجين في الجمهورية الدومينيكية ١٩٩٥-٢٠٠٠،** الذي أنجزته في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ٩٦ مؤسسة ومنظمة من القطاع العام والمجتمع المدني.

٢-٣ التنسيق مع المجتمع المدني

من الاختصاصات التي نص عليها قانون إنشاء أمانة شؤون المرأة التنسيق والتساوق مع المجتمع المدني "لإعمال مبادئ المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية

(١٢) "التشخيص الجنساني لإصلاح وتحديث الدولة"، أمانة شؤون المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية.

(١٣) "الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين: أعمال تنسيقها الدولة للنهوض بالمرأة"، أمانة شؤون المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان. سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، أيار/مايو ٢٠٠٠.

والتحديث والقضاء على الفقر والعنف والتعليم والثقافة والعمل والصحة^(١٤). وتشهد على هذا التعاون مجالات التنسيق المتعددة التي تُشارك فيها أمانة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني. ويوجد نحو ١٨ محفلاً مثل اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية المهاجرات واللجنة الوطنية للوقاية من العنف ومكافحته والمجلس القطاعي للمرأة واللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة بغاء الأطفال واللجنة الوطنية المعنية بالإرضاع الطبيعي واللجنة الوطنية المعنية بوفيات الأمهات واللجنة المشتركة بين المؤسسات لنماء الأطفال إلخ.

وأشار مضمون الاتفاقات المؤسسية التي أبرمتها أمانة شؤون المرأة مع المجتمع المدني خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى تبادل الخدمات التي يقدمها الطرفان والتي تتعلق بصفة شبه دائمة بالتدريب على إدارة المؤسسات الصغيرة والصغيرة للغاية والتثقيف المجتمعي وموضوعي الصحة والعنف والمشاريع المولدة لفرص العمل؛ وكل ذلك بمنظور جنساني. ومن المجالات الأخرى التعريف بالقوانين ونشرها وتدريبها ودعم الحملات الوطنية. وكذلك مشاريع لإنشاء وإدارة حافظة قروض. وكذلك قيام منظمات المجتمع المدني بتنسيق الأنشطة المجتمعية لتوصيل الدعم المقدم من أمانة شؤون المرأة. علاوة على تقديم المشورة إلى المنظمات الأساسية بشأن القوانين والآليات الموجودة للدفاع عن حقوق المرأة وتبادل المعلومات الإحصائية عن القطاعات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة مع القطاع العام أشار إلى إيجاد مجالات لتنسيق تدريب وتأهيل الموظفين والعاملين الفنيين على الشؤون الجنسانية وتشمل هذه الاتفاقات أيضاً تحديد ورسم وتعزيز السياسات الجنسانية في القطاع العام وتبادل المعلومات ووضع الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي تدعم إشراك المرأة. وكذلك المساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق عمليات تنسيق وصياغة وتنفيذ برامج التنمية وتدريب المدربين ودعم تنقيح الإدارات القانونية للقوانين للقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي إطار مكافحة الفقر مشاريع إنتاجية وتعاونية لصالح ربوات الأسر والمسنات وإجراء تشخيصات لحالة تكافؤ الفرص بين الجنسين في سياق إصلاحات القطاع العام.

(١٤) الفقرة دال من المادة ٢ من القانون رقم ٨٦-٩٩ (أمانة شؤون المرأة). رئاسة الجمهورية، الجمهورية الدومينيكية، ٢٠٠١.

٢-٤ الإحصاءات التي تتضمن تصنيفات حسب نوع الجنس^(١٥).

على الرغم من الصعوبات التي ما زالت تعترض سبيل إدماج المنظور الجنساني في إنتاج الإحصاءات الوطنية فإنه يمكن تسليط الضوء على بعض المنجزات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أنشئ في المكتب الوطني للإحصاء في سنة ١٩٩٧ إدارة للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية لقطاع المرأة تتمثل مهمته في تجهيز البيانات الإحصائية عن المرأة الدومينيكية في المجالات الجماعية الديمغرافية والاقتصادية التي تمكن من وضع مؤشرات إحصائية عن السكان.

وتنتج وزارة التعليم ووزارة الصحة معلومات إحصائية مصنفة حسب الجنس. وتقوم وزارة التعليم بتجهيز ونشر الإحصاءات المدرسية السنوية دون قدر كبير من التأخير؛ وقد اتخذت وزارة الصحة خطوات مهمة في إقامة نظام وطني للمعلومات للمراقبة الوبائية، عن طريق تنظيم القواعد الوطنية للمراقبة، يعتبر متغير الجنس عاملاً أساسياً فيها. وهي تتضمن رصد وفيات المواليد والأمهات، والمواليد الأحياء إلخ.

كما أدمج المصرف المركزي متغير الجنس في الدراسة الاستقصائية الوطنية لمصروفات ودخول الأسر المعيشية.

بيد أن أهم مساهمة في تقدم إنتاج الإحصاءات المصنفة حسب الجنس هي العمل الذي قامت به أمانة شؤون المرأة. وفيما يتعلق بهذه الفترة تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- نشرت مجموعة من ٦ تشخيصات جنسانية في مجال إصلاح وتحديث الدولة، ذكرت آنفاً، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

- نشر كتاب بعنوان "إحصاءات من أجل التخطيط الاجتماعي ومنظور جنساني" في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مع معلومات مستحدثة عن السكان والأسر المعيشية والمشاركة الاقتصادية والسياسية والتعليم والصحة والعنف.

- إدماج المنظور الجنساني في الإحصاء الثامن للزراعة والثروة الحيوانية من جانب وزارة الزراعة بدعم من أمانة شؤون المرأة، بهدف تجميع معلومات مصنفة حسب الجنس، وتجهيز نتائجها بمنظور جنساني.

(١٥) في الفقرة ٣٤٤ من الملاحظات المبداءة على التقرير الرابع طُلب تحسين تجميع واستخدام الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

كما أجريت في القطاع الخاص تغييرات مهمة في تحليلات الدراسات الاستقصائية الرئيسية الوطنية (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، المعروفة أكثر باسم ENDESA^(١٦) والدراسة الاستقصائية الوطنية للثقافة السياسية والديمقراطية المعروفة باسم DEMOS^(١٧) إلخ)، حيث يُدمج بصورة منهجية بشكل متزايد لا تحليل بمنظور جنساني فحسب بل أيضا ترجع هذه الرؤية إلى مرحلة التصميم، الأمر الذي يُتيح البحث عن أشكال مبتكرة محدثة فعلا لعملية جمع المعلومات.

(١٦) أصدرها معهد دراسات السكان والتنمية التابع لـ ProFamilia.

(١٧) التي أصدرتها الجامعة الكاثوليكية الأم والسيد.

الفصل الثالث

المعلومات المتعلقة بمواد الاتفاقية

١-٣ و ٢-٣ المادتان ١ و ٢: التمييز ضد المرأة

تتجمع المنجزات التي تحققت خلال هذه الفترة والتي تؤدي إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في أربعة جوانب:

أولا الإصلاحات القانونية والقضائية^(١٨) عن طريق إصدار وتطبيق قوانين تُعزز وتوسع نطاق حقوق المرأة. فتعزز سبعة قوانين صدرت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولها على وجه التحديد آثار في حالة المهاجرين والصحة والضمان الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة.

ويتعلق الجانب الثاني بإنشاء آليات وبرامج تتعلق بصورة مباشرة وغير مباشرة، بتحسين حالة المرأة ووضعها. نذكر من بينها ما يلي:

- برامج ومجالات ومشاريع للعمل لصالح المرأة من جانب القطاع العام. ويوجد نحو ٢٠ برنامجا في مؤسسات القطاع لحوار التعليم والتدريب والصحة والإنتاج والائتمان والتخطيط والعنف، وقد أنشئت أغلبيتها في السنوات الخمس الأخيرة.
- برامج ومشاريع موجهة من جانب منظمات المجتمع المدني لإقامة دولة حقوق المرأة. وتتبع منسقة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة فقط ٢٥ مؤسسة عضو تقوم بأعمال متعددة بما يتعلق بالدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها والعمل على تقدم المرأة من منظور النهوض بالمرأة بدنيا وروحيا وثقافيا.
- آليات التنسيق والتعاون المشترك بين القطاعات وداخل القطاعات والمشاركين بين المؤسسات حيث يتعاون القطاع العام والمجتمع المدني^(١٩).

ويتعلق الجانب الثالث بتصميم وإعداد صكوك للعمل سبقت إعادة تصميمها^(٢٠): الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية

(١٨) انظر البند ٣-١٥ الذي ترد فيه تفاصيل هذه الإصلاحات.

(١٩) سبق أن ذكر في البند ٢-٤.

(٢٠) انظر البند ٢-٣.

الدومينيكية ١٩٩٥-٢٠٠٠؛ صكوك وضعت على أساس التعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة ومؤسسات القطاع العام.

ويتعلق الجانب الرابع بأعمال ملموسة لأجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها للمرأة، مثل إنشاء الجمعيات المسماة أصدقاء بارزين للمرأة (سان فرانسيسكو دي ماكورس وستياغو وفيليا ألتا غراسيا وباني) في مدن أخرى، وإنشاء مكتب دعم إصلاح وتحديث القضاء الذي أجرى تحسينات كبيرة للمرأة في المجال القانوني^(٢١). كما نُفذت أعمال وحملات للتعريف بحقوق المرأة، وذلك بصورة رئيسية فيما يتعلق بالعنف والمشاركة السياسية.

٣-٣ المادة ٣- حقوق الإنسان للمرأة

١-٣-٣ الحالة العامة واتجاهات العنف العائلي ضد المرأة

لم يبرز النصف الثاني من العقد الماضي العنف العائلي ضد المرأة فحسب بل وضعت فيه تشريعات وآليات لمنعه وللقضاء عليه. ووضعت برامج حكومية لتقديم خدمات موجهة إلى النساء اللاتي تعرضن للعنف. وجرى العمل على توعية السكان وإرهاف حسهم بشأن هذه المشكلة، وبذلك أعطي للعنف العائلي ضد المرأة الطابع الاجتماعي والعام الذي يستحقه. كما ازداد عدد المنظمات غير الحكومية التي لها برامج متخصصة في هذا الموضوع وتعززت البرامج الموجودة.

بيّنت نتائج الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية لعام ١٩٩٩^(٢٢)، التي تُكرس جزءاً كاملاً لدراسة العنف العائلي، ما يلي:

- أن ثلث النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات تعرضن لعنف جسدي من جانب أزواجهن أو أشخاص آخرين، وكانت أكثر النساء تضرراً من المنفصلات والمطلقات (٥١ في المائة) والنساء في المنطقة الريفية (٣٩ في المائة).
- اعترفت ١٣ في المائة من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات بأنهن قد تعرضن للضرب في السنة الأخيرة.

(٢١) "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية، ١٩٩٥-٢٠٠٠"، أمانة شؤون المرأة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢٢) الدراسة الاستقصائية الممثلة على المستوى الوطني، التي أجريت في عام ١٩٩٩. وهي تتعلق بالنساء اللاتي في سن الإنجاب وهو من ١٥ إلى ٤٩ سنة، مركز الدراسات الاجتماعية والسكانية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

- كان ٢٩ في المائة من النساء المتزوجات أو المعاشرات في الوقت الذي أُجريت فيه المقابلات قد تعرضن لعنف جسدي من جانب أزواجهن أو معاشريهن، وكان ٢٣ في المائة منهن قد تعرضن لعنف نفسي و ١٠ في المائة منهن لعنف جنسي.
- لم تسع ٥٤ في المائة من النساء اللاتي تعرضن لسوء معاملة إلى الحصول على مساعدة أو دعم، وكان ٤٧ في المائة منهن يرون أن ذلك لن يُجدي أو أنه لا داعي له.
- منذ كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ سُجلت في البلد ٨٨ جريمة قتل فيها نساء (٩ جرائم قتل شهريا راح ضحيتها نساء). وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ سُجلت ٩٣٨ جريمة قتل نساء (أي ١٠٤ جريمة سنويا أو ٩ جرائم شهريا)^(٢٣).

٢-٣-٣ حدود تطبيق القانون

- منذ إصدار القانون (عام ١٩٩٧) أنشئت خمس فرق متخصصة لحماية المرأة من العنف العائلي^(٢٤): في سانتو دومينغو وفي ضاحية فليبا خوانا (عام ١٩٩٧)، وفي سان فرانسيسكو دي ماكورس (١٩٩٩)، وفي سنتياغو (سنة ٢٠٠٠)، وفي فليبا التاغراسيا (سنة ٢٠٠١) وفي باي (سنة ٢٠٠٢).
- الصعوبات^(٢٥) التي حُدد أنها تُعرق تنفيذ القانون هي:
- عدم كفاية ميزانيات المؤسسات الحكومية التي تدعم تنفيذ القانون.
- ما زال من الصعب غرس الرؤية الجنسانية في روح القضاء، وتحتاج وزارة العدل وكذلك الشرطة الوطنية إلى مزيد من التدريب في مجال المساواة بين الجنسين.
- لوحظ عدم وجود مراكز/أو آليات لإعادة تأهيل الرجال المعتدين. ومع ذلك ينص القانون ٩٧-٢٤ في المادة ٣٠٩-٥ منه على الالتزام بمساعدة متهمي القانون بتعليمهم كيفية التعامل مع نزعاتهم العنيفة ضد النساء.

(٢٣) وضعت هذه التقديرات على أساس الأخبار المنشورة في الصحافة الوطنية. وبالنسبة إلى سنة ٢٠٠١ فإن مصدر هذه البيانات هو سجلات سوسي بولا. وبالنسبة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ فإن المصدر هو مركز التحقيقات للعمل النسائي، الذي ذكره غوميس وغالفان، المجلس الوطني للسكان والأسرة، حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(٢٤) هذه الفرق تُمثل تنسيقاً مشتركاً بين المؤسسات شاركت فيه أمانة شؤون المرأة ومكتب النائب العام للجمهورية والشرطة الوطنية والمفوض المعني بإصلاح وتحديث القضاء.

(٢٥) أولاً، سوسي: ”إدارة حماية المرأة التابعة لفرقة شرطة فيليبا خوانا، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية: تحليل تجربة التنسيق المتخصص في مكافحة العنف العائلي“، الجمهورية الدومينيكية، ٢٠٠٠.

- عدم كفاية الرعاية المتخصصة المقدمة للأشخاص الذين يتعرضون للعنف. فهذه الرعاية مقدمة أساسا من جانب القطاع الخاص.

- عدم وجود دور لاستقبال ضحايا العنف (وإن كان منصوبا عليها في القانون).

٣-٣-٣ الآليات والصكوك الرامية إلى الوقاية من العنف العائلي الموجه ضد المرأة والقضاء عليه

تجدر الإشارة أيضا إلى إنشاء آليات ووضع صكوك بهدف زيادة الموارد المتاحة إلى أقصى درجة ممكنة:

- أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ "اللجنة الوطنية للوقاية من العنف العائلي ومكافحته"^(٢٦). والهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو تيسير تنسيق السياسات الرامية إلى الوقاية من العنف العائلي الموجه ضد المرأة والإشراف عليه من ناحية، والسهر على تنفيذ القانونين ٩٧-٢٤ و ٩٤-١٤ (مكافحة العنف وحماية القصر)، وامتثال الاتفاقات الدولية التي صدّق عليها البلد والاتفاقات المبرمة بين المؤسسات والمنبثقة عن الخطة الاستراتيجية الوطنية من جهة أخرى. والخطة الاستراتيجية الوطنية المتجسدة في اللجنة الوطنية للوقاية من العنف العائلي ومكافحته تتألف من خمسة مجالات للعمل هي: الوقاية من العنف العائلي الموجه ضد المرأة، وأعمال وآليات لتنفيذ القانون، ورعاية النساء اللائي تعرضن للعنف العائلي، مرة، وإعادة التأهيل الجماعي والفردى للجنة، وتقديم الدعم النفسي لمقدمي خدمات رعاية النساء اللائي تعرضن للعنف العائلي.

- وضع المشروع الإقليمي الرائد للوقاية من العنف العائلي الموجه ضد المرأة ومكافحته، برنامج الجمهورية الدومينيكية، الذي يُنفذه المكتب الوطني للتخطيط^(٢٧) يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وتطويره من خلال عنصرين هما: الأول يتمثل في الرعاية والوقاية ويتمثل الآخر في الاتصال. وقد تولت هذا البرنامج أمانة شؤون المرأة ومن بين أهم نتائجه ما يلي:

- "القواعد الوطنية للرعاية الصحية المتكاملة للنساء ضحايا العنف العائلي" الذي يتمثل الهدف منه في توفير المعايير الفنية والإدارية العامة التي توجه الرعاية

(٢٦) بموجب المرسوم ٩٨-٤٢٣.

(٢٧) نُفذ في خمسة بلدان هي: الأرجنتين وباراغواي والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وفتزويلا والمكسيك.

المتكاملة للنساء المتضررات من العنف العائلي على مستويات مختلفة من الرعاية ومن خلال منظور جنساني متعدد القطاعات.

- النظام المتكامل لسجل العنف العائلي الموجه ضد المرأة.
- "تشخيص الحالة فيما يتعلق بالعنف العائلي"، الذي حُددت وقيمت فيه الخدمات المعروضة بالنسبة للنساء ضحايا العنف ونوعيتها وبرامج الوقاية الموجودة. وأجري هذا التشخيص في منطقتين جغرافيتين هما: لوس الكاريسوس في المنطقة الوطنية ومقاطعة سالسيدو. وكان السكان الذين جرت دراستهم هم الرجال والنساء ضحايا العنف ومقدمي ومقدمات الخدمات (المؤسسات العامة والخاصة التي تقدم الدعم إلى المتضررات من العنف العائلي).
- توجد في وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية برامج ترمي إلى الاهتمام بمشكلة العنف العائلي والوقاية منه مثل:
 - البرنامج الوطني المعني بالعنف العائلي والاعتداء الجنسي التابع لإدارة الصحة العقلية.
 - مركز رعاية المرأة التي تعاني من سوء المعاملة، الذي يقدم رعاية متخصصة للنساء اللائي تعرضن لعنف جنسي، وهو يقدم خدمات إكلينيكية لإثبات سوء المعاملة والاعتداءات.
- أنشئ مكتب النائب العام للمنطقة الوطنية في قطاع العدل إدارة شؤون الأسرة التي تضم مساعدين متخصصين في رعاية حالات العنف العائلي. ويرى القسم المعني بالاعتداءات الجنسية التابع لهذه الإدارة نحو ٤٠٠ حالة شهريا^(٢٨).
- "البرنامج الوطني لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة والوقاية منه"، الذي تنفذه إدارة مكافحة العنف التابعة لأمانة شؤون المرأة. وهو يتألف من عدة عناصر ويرمي إلى تعزيز آليات الحد من العنف العائلي والاعتداءات الجنسية وينفذ، بالتنسيق مع عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية، أعمالا لخفض مستويات العنف. ويضم عنصرين: يتمثل الأول في الرعاية والخدمة ويتمثل الثاني في التدريب^(٢٩) و "قدمت

(٢٨) بولا، سوسي، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) جانسن، س: "العنف العائلي في مقاطعة سالسيدو ولوس الكاريسوس (المنطقة الوطنية)، الجمهورية الدومينيكية: تشخيص الحالة"، المكتب الوطني للتخطيط/مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، سانتو دومينغو، تموز/يوليه ١٩٩٨.

(هذه الإدارة) الرعاية لـ ٦٨٠ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩^(٣٠) (٦٨ شهريا).

- تحديد "النموذج الوطني للرعاية والوقاية في حالات العنف العائلي"^(٣١). ويحدد هذا النموذج خمسة محاور استراتيجية للرعاية (التشجيع على الحياة الأسرية الخالية من العنف واكتشاف الأضرار الكبيرة واحتوائها واتقائها وتوفير الرعاية وبخاصة للأشخاص المتضررين وتوفير الاهتمام القضائي - القمعي وخدمات الدعم وتعزيز حياة جديدة). كما حددت مجالات العمل على المستوى الوطني المعيارى والمؤسسى والمحلى المجتمعي وحددت لكل محور آليات تنفيذية للسكان المستهدفين والهيئات المسؤولة.
- عملت المنظمات غير الحكومية منذ عقدين في مجال منع العنف ضد المرأة، ومن خلال مناظير مختلفة و/أو محاور تدخل مختلفة.

٣-٤ المادة ٤: التدابير الخاصة

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اتخذت تدابير خاصة من أجل المساواة بين الجنسين في البلد. وهذه التدابير هي:

- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إنشاء وحدات قطاعية للمساواة بين الجنسين.
- إصدار القانونين ١٢-٢٠٠٠ و ١٣-٢٠٠٠ اللذين يحددان حصص للترشيحات النسائية لمناصب النواب والممثلين في المناصب النقابية^(٣٢).
- سياسات خاصة في إطار مكافحة الفقر تستهدف الأمهات رئيسات الأسر.

٣-٤-١ البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

صدقت عليه الحكومة الدومينيكية بموجب القانون رقم ١١١-٠١ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الذي وضعته الأمم المتحدة بوصفها آلية قانونية إشرافية لضمان

(٣٠) غوميس وغالفان، المجلس الوطني للسكان والأسرة، ٢٠٠١.

(٣١) الوثيقة الأولية للتوقيع النهائي، أيار/مايو ٢٠٠١، أمانة شؤون المرأة.

(٣٢) هذا مشروح بالتفصيل في البند ٣-٧.

متابعة ومراقبة امثال البلدان لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويُمكن البروتوكول من تقديم البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في البلدان الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣-٤-٢ المكاتب القطاعية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية

توجد هذه المكاتب في كل أمانة وتتبع أمانة شؤون المرأة^(٣٣)، وتستهدف إدماج نهج المساواة بين الجنسين في سياسات وخطط وأعمال وبرامج ومشاريع كل أمانة على المستوى الوطني لإشراك المرأة في عملية التنمية. وينص المرسوم في المادة ٤ منه على أن يرصد كل مكتب التقدم المحرز في تنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وقيمه ويقدم كل ستة أشهر تقريراً عنه إلى أمانة شؤون المرأة، إلى جانب تنسيق التعديلات التي يلزم تنفيذها في منطقتها، من أجل امثال الاتفاقات والالتزامات الدولية التي أبرمتها الدولة الدومينيكية.

ويتعين في هذا الصدد إنشاء أمانة فرعية للشؤون الجنسانية في وزارة العمل، تهدف إلى العمل في تلك المؤسسة على تحقيق المساواة بين الجنسين. وتقوم الأمانة الفرعية التي أنشئت مؤخراً بوضع برنامج توجيهي للعمليات المهاجرات إلى إسبانيا، ويعتزم إنشاء مكتب معني بالمساواة بين الجنسين في سنة ٢٠٠٣.

٣-٤-٣ السياسة الاجتماعية لمكافحة الفقر

ترمي السياسة الاجتماعية التي تتبعها الحكومة إلى الإسهام في الحد من الفقر، ولذا فقد حددت النساء الفقيرات في البلد بوصفهن الفئة السكانية المستهدفة. ويمكننا أن نقدم بعض الأمثلة:

- أدمج في مجموعة المؤسسات التي تُشكل المجلس الاجتماعي للحكومة برنامج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية، المنشأ في عام ١٩٩٧^(٣٤) لتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع وكفاءته وتنميته بصورة متكاملة، والتأثير في إنشاء وظائف إنتاجية ومصادر دخل جديدة للأسر، وتتضمن خطوته السياسية تعزيز وصول المرأة إلى الائتمان.

(٣٣) أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٩٧٤-١ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٤) يتبع وزارة الصناعة والتجارة.

- تعزز الخطة الرئاسية لمكافحة الفقر دعم مبادرات وأنشطة المرأة عن طريق الدعم التمويلي للمؤسسات، كما في حالة أمانة شؤون المرأة^(٣٥)، التي تنفذ برامج لصالح النساء الفقيرات. وبالنسبة إلى سنة ٢٠٠٢ حددت الخطة الرئاسية لمكافحة الفقر ١٠ أنواع من الأعمال ترمي إلى الإسهام في مجالات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مثل التمويل والهياكل الأساسية وإنشاء المساكن ودعم خطة مكافحة العنف العائلي. وتهدف الأعمال المزمعة إلى التغلب على مستويات الفقر المدقع الذي تُعاني منه المعوقات والمسنات والعاملات في المناطق الصناعية الحرة وفي الأنشطة الجنسية التجارية والمهاجرات^(٣٦).
- **المجتمع اللائق** - هو خطة عمل للحد من الفقر وضعها المكتب الوطني للتخطيط على أساس نتائج الدراسة المتعلقة بتركز الفقر. وتتضمن الأعمال الموضوعية لصالح المرأة ما يلي:
 - دعم إنشاء التعاونيات الإنتاجية ومبادرات المرأة المتعلقة بإنشاء مؤسسات صغيرة، بهدف الإسهام في خفض البطالة النسائية. ومن أمثلة ذلك تعاونية ورش صناعة الملابس والمنتجات الأخرى المتعلقة بالمنسوجات، التي تنفذها أمانة شؤون المرأة، بتكلفة قدرها ٦٠ مليون بيزو دومينيكي^(٣٧).
 - تقديم الدعم إلى رئيسات الأسر المعرضات للخطر على أساس منح قسائم تساوي ٥٠٠ بيزو شهريا للحصول على الخدمات التي يقدمها معهد تثبيت الأسعار^(٣٨) والمأكولات الرخيصة. وتمنح هذه السياسة الأولوية للأمهات الوحيدات. ويُقدر أنها تفيد نحو ٦٠ في المائة من الأمهات الوحيدات رئيسات الأسر اللائي لهن أطفال دون سن الرابعة عشرة في المناطق ذات الأولوية بسبب مستويات الفقر فيها.

(٣٥) منحت الخطة في السنة الأولى لتنفيذها أمانة شؤون المرأة عشرة ملايين بيزو.

(٣٦) التقرير الموضوع عن الخطة في نهاية التقرير الخامس المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٧) هيرنانديز، انخيلا؛ "تحليل جنساني لإصلاح وتحديث نظام التخطيط"، أمانة شؤون المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٣٨) يقدم معهد تثبيت الأسعار الأغذية بتكاليف منخفضة.

٣-٥ المادة ٥: أنماط السلوك الاجتماعية الثقافية

٣-٥-١ المساواة بين الجنسين في وسائط الاتصال

تتضمن المنجزات المحددة خلال تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين^(٣٩) فيما يتعلق بمحور المرأة ووسائط النشر ما يلي:

- وجود برامج إذاعية^(٤٠)، معظمها ذات طابع إقليمي، موجهة إلى مكافحة التمييز الجنساني وتشارك فيها نساء أو تديرها منظمات نسائية. كما تكتب في بعض وسائط الصحافة المكتوبة محررات يعملن برؤية جنسانية، ويتناولن المواضيع من ناحية التمييز الجنساني.
- مشاركة المرأة على نطاق واسع في وسائط النشر.
- ازدياد التحاق النساء بمجالات الاتصال والدعاية.

ومع ذلك فإنه على الرغم من هذا التقدم فإن مشاركة المرأة لا تعكس تنوع الأدوار التي تؤديها في المجتمع الحالي، ولم تزد عدد النساء في مناصب إدارة هذا القطاع. وأبرز التقييم المذكور أنه لا توجد في وسائط النشر سياسة جنسانية، وأنه ما زالت توجد فيه أنماط ذكورية وممارسات ولغة تنطوي على تحامل على المرأة، وتصوير المرأة في صور مثيرة جنسيا وكهدف للعنف وكذلك الأدوار التقليدية المقبولة التي لا تعكس حياة المرأة المعاصرة.

وعملت أمانة شؤون المرأة، شأنها في ذلك كشأن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، على توعية السكان على شتى المستويات، واستغلت مناسبات مثل الاحتفال بيوم ٨ آذار/مارس و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وانتخابات الكونغرس والبلديات لهذا الغرض.

٣-٦ المادة ٦: البغاء

على الرغم من أنه لا توجد بعد دراسات تُمكن من تحديد عدد العاملات في تجارة الجنس سواء في البلد أو في الخارج فإنه يمكن تأكيد أن البغاء ما زال يمثل بديلا لإدراج الدخول للمرأة الدومينيكية. وتحمل التقديرات التي وضعها مركز الإرشاد والتحقيق

(٣٩) تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية، ١٩٩٥-٢٠٠٠، أمانة شؤون المرأة؛ سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٤٠) ما زالت محطات إذاعية كثيرة من التي تعمل حاليا على أساس هذا النهج في شبكة الإذاعات الكاثوليكية.

المتكامل^(٤١) على الاعتقاد على أنه كان يوجد على المستوى الداخلي في سنة ٢٠٠٠ نحو ١٠٠ ٠٠٠ عاملة في تجارة الجنس. وكان التقدير المقابل لسنة ١٩٩٨ نحو ٦٠ ٠٠٠ امرأة.

ووفقا لمكتب الإرشاد والتحقيق المتكامل فإنه قد ثبت بوضوح على المستوى الداخلي وجود تغير في طرق تجارة البغاء. فمنذ عام ٢٠٠٠ تُنشأ هذه المحال على شكل مراكز ترفيه (متاجر لبيع الخمور ومحطات لغسل السيارات ومقاهي إلخ)؛ وهي أشكال أكثر قبولا من الناحية الثقافية، ولم يؤد هذا إلى إنشاء أماكن جديدة فحسب بل أيضا إلى تحويل المحال القديمة إلى هذه الأشكال الجديدة. كما حُدد عدد أكبر من الباغيات المستقلات اللاتي يستدعين بأجهزة استدعاء أو بالاتصال بالهواتف التي يحملنها^(٤٢). ونظرا لعدم وجود دراسات فإنه لا يمكن القول بدقة أنه قد حدثت زيادة كبيرة في عدد الباغيات أو أن العاملات منهن بصورة مستقلة قد أصبحن أكبر ظهورا.

وعلى المستوى الدولي يُقدر المكتب أنه توجد أيضا ١٠٠ ٠٠٠ باغية^(٤٣). وفي سنة ١٩٩١ كان يُقدر أن عدد الباغيات اللاتي يعملن في الخارج قد وصل فعلا إلى ٥٠ ٠٠٠ امرأة^(٤٤). ”لقد تحول العمل في البغاء في خارج البلد من وصمة إلى طريقة لإدراك دخل مقبول اجتماعيا كما أكد أشخاص كثيرون يعملون في المجتمعات المصدرة ونفس النساء العاملات في هذا المجال“^(٤٥). والمقاصد الرئيسية هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تسعة بلدان) وأوروبا (سبعة بلدان). وفي حين نشأت على المستوى الداخلي طرق جديدة لممارسة البغاء تنوعت في الخارج الجهات المقصودة.

ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة الدومينيكية لمواجهة هذا الوضع يمكننا أن نذكر ما يلي:

(٤١) حديث مع فرانسيسكا فريرا، المنسقة العامة للمركز. يُجري المكتب سنويا حصرا في مناطق عمله (الخمس مقاطعات الرئيسية في البلد، بما في ذلك العاصمة: سانتو دومينغو وستياغو وسان كريستوبال وسان بيدرو دي ماكورس ولا رومانا).

(٤٢) تكون الباغيات عامة شابات أو طالبات أو عاملات يمارسن البغاء للحصول على دخل يمكنهن من دفع مصروفات الدراسة أو لزيادة دخلهن وتحسين وضعهن الاجتماعي وشراء أشياء لا تمكنهن أجورهن المنخفضة من الحصول عليها.

(٤٣) يستند هذا التقدير إلى التقارير الواردة إلى المكتب من منظمات أوروبية تعمل مع المهاجرين.

(٤٤) غالاردو ريفاس، جينا؛ ”الاتجار بالنساء من الجمهورية الدومينيكية لأغراض الاستغلال الجنسي“، أمانة شؤون المرأة، المنظمة الدولية للهجرة سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، أيار/مايو ٢٠٠١.

(٤٥) المرجع نفسه.

- إنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية المهاجرات، التي سبق ذكرها، والتي وضعت في سنة ٢٠٠١ خطة عمل منسقة مع القطاعات المشاركة (المجتمع المدني المنظم ومنظمات حكومية ودولية). وتتضمن الخطة ما يلي: تحري الحالة والحجم الحقيقي لهذه المعضلة، وحملات تثقيفية عن طريق وسائط الاتصال الجماهيري، وحلقات تدريبية للزعماء لنشر المعلومات، وتدريب المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة باللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية المهاجرات أو المهمة بموضوع الاتجار بالنساء، وإيجاد مجالات اهتمام للنساء العائدات إلى البلد، وبرامج إنمائية موجهة نحو العمل والصحة. وحُدد هذان المحوران باعتبارهما ضروريين لكن لا توجد الموارد البشرية والمالية اللازمة للعمل فيهما.
- وضع اتفاق بين أمانة شؤون المرأة والمنظمة الدولية للهجرة في نيسان/أبريل ٢٠٠١، لإعداد برنامج لمنع ومكافحة الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. ويتضمن هذا البرنامج تدابير لمنع والإعلام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهم في المجتمع وتدريبهم ودعم التعزيز المؤسسي للمؤسسات الحكومية ودعم المنظمات غير الحكومية، وإجراء دراسات لتحديد السياسات والبرامج، وإعداد مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالنساء.
- توعية موظفي القطاع الحكومي المعني بموضوع الاتجار بالأشخاص أو البغاء، مثل وزارة العلاقات الخارجية وممثليها في الخارج (لا سيما في البلدان المستقبلية) ووزارة السياحة والشرطة الوطنية، ضمن مؤسسات أخرى.
- توقيع "بروتوكول مكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين برا وبحرا وجوا المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"، الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- كما أشار مركز الإرشاد والتحقيق المتكامل من جانبه إلى منجزات أخرى فيما يتعلق بهذه الظاهرة على النحو التالي:
- تعزيز حركة النساء المتحدرات، وهي جمعية تضم نحو ٥٠٠ امرأة عاملة في تجارة الجنس.
- إجراء مراقبة أكبر للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب بين النساء اللائي يعملن في "محال الترفيه" ودور الدعارة.
- انفتاح أكبر لقطاعات المجتمع التي لم تكن تقترب تقليديا من هؤلاء السكان، مثل المنظمات النسائية في المنطقة ووسائط الاتصال.

- زيادة في وعي القيادات النسائية الكبيرة وفي نشاطها المدني. وتجري مشاركة ١٠٠ امرأة من ٥٠٠ امرأة منضمة إلى منظمات، في مجالات تنظيمية ومجتمعية أخرى في مجالات الصحة والعنف وحقوق الإنسان.
- وتشمل العقبات التي ما زال يتعين التغلب عليها، أساسا، ما يلي:
- عدم وجود برامج للتنمية الاجتماعية موجهة إلى النساء الفقيرات العاملات في مجال تجارة الجنس.
- الافتقار إلى إطار قانوني محدد جيدا يمكن من قمع الاتجار بالأشخاص، بصفة خاصة.
- قلة معرفة وتنفيذ القوانين والاتفاقات الدولية المتعلقة بالهجرة وبمعاملة الأشخاص.

٧-٣ المادة ٧: الحياة العامة والمشاركة السياسية

ما زالت مشاركة المرأة في المجال السياسي نشطة على جميع المستويات، ويمكن أن نصفها بأنها في ازدياد مستمر. وقد ساهمت في ذلك الكثافة والجدية اللتان اضطلعت بهما المنظمات النسائية وقائدات الحركة النسائية بالنضال من أجل ممارسة حقوقهن في الأهلية السياسية.

١-٧-٣ المشاركة في السلطة

كما ذكرنا في التقرير السابق تُجري الجمهورية الدومينيكية كل أربع سنوات انتخابات لمناصب السلطات التنفيذية والتشريعية والبلدية؛ بفرق قدره سنتان بين انتخابات السلطة التنفيذية وانتخابات السلطين التشريعية والبلدية.

والأطر القانونية الأساسية التي تحمي حقوق المواطنة للمرأة في أن تُنتخب هي القانون ١٢-٢٠٠٠، الذي يُخصص ٣٣ في المائة من مناصب المندوبين للترشيحات النسائية والقانون ١٣-٢٠٠٠ الذي يقضي بأن تشغل امرأة منصب النقيب أو نائب النقيب^(٤٦). وعموما سجلت مشاركة المرأة في مختلف قطاعات المجتمع تحسنا ملحوظا في عدد ونوعية المناصب التي تشغلها النساء. ومع ذلك لوحظ وجود علاقة عكسية بين المشاركة ومستويات الإدارة، لأنه كلما ارتفع المستوى قلت مشاركة المرأة، إلى جانب أن مستويات المشاركة السياسية التي تحققت حتى الآن تقل عن الحصة الانتخابية المخصصة بموجب القانون. ومع ذلك فإنه لأول مرة توجد عندنا نائبة رئيس وبلغت نسبة النساء في السلطة القضائية ٣٧ في المائة. بيد أننا قد لاحظنا انخفاضاً ضئيلاً في نسبة النساء في الكونغرس

(٤٦) انظر البند ٣-٤.

مقارنة بالفترة السابقة (١٤,٢ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ مقابل ١٤,٥ في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢).

٣-١-٧ السلطة التنفيذية

من الرئاسة حتى الإدارات الفرعية تشغل النساء في السلطة التنفيذية ١٧,٦ في المائة من مناصب السلطة العليا لاتخاذ القرارات. وتأثرت هذه النسبة بارتفاع مستوى تمثيل المرأة في مناصب المحافظين (٣٤,٥ في المائة). وفي إدارات الهيئات المتخصصة، ولا سيما مكاتب رؤساء السجل المدني (٤٥ في المائة).

وفي رئاسة الجمهورية التي تمثل أعلى مستوى في السلطة التنفيذية، لم يشهد البلد أي ترشيح نسائي لهذا المنصب. وفيما يتعلق بمنصب نائب الرئيس رُشحت ثلاثة نساء^(٤٧)، إحداهن هي نائبة الرئيس الحالية.

وفي عام ٢٠٠١ لوحظت مرة أخرى العلاقة العكسية الموجودة بين المشاركة ومستويات الإدارة فتوجد عندنا نساء بنسبة ١١,٨ في المائة في مناصب وزراء الدولة، و ١٦,٧ في المائة في مناصب نواب وزراء الدولة، ونسبة ١٩ في المائة في مناصب المديرين والرؤساء والمديرين العامين، ونسبة ٢٢ في المائة في مناصب نواب المديرين ونواب المديرين العامين ونواب الرؤساء.

٣-١-٧-٢ السلطة التشريعية

على الرغم من اعتماد القانون ١٢-٢٠٠٠ الذي يُخصص حصة نسبتها ٣٣ في المائة للنساء في الترشيحات لمقاعد النواب فقد انخفض مستوى تمثيل النساء في الكونغرس نتيجة لانتخابات سنة ٢٠٠٢ بصورة طفيفة مقارنة بالفترة السابقة. وهكذا صار في كونغرس الفترة الحالية (٢٠٠٠-٢٠٠٦) عضوات تبلغ نسبتهن ١٤,٣ في المائة مقابل ١٤,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وتوجد في مجلس الشيوخ امرأتان (كما كان الحال في الفترة السابقة)، وهما يمثلان ٦,٢ في المائة من المشاركة النسائية. وفي مجلس النواب حوُفظ أيضاً على عدد النساء وهو ٢٤ امرأة، أي ١٦ في المائة (انظر الجدول رقم ٦).

(٤٧) في سنة ١٩٦٢ جوزيفينا باليًا من الاتحاد المدني الوطني، في سنة ١٩٩٦ مارييل غاسو من الحزب الإصلاحي الاجتماعي المسيحي (لم يفز أحد منهما في الانتخابات)، وفي سنة ٢٠٠٠ ميلاغرو اورتيز بوش، نائبة الرئيس الحالية، وزيرة الدولة لشؤون التعليم، رئيسة المجلس الاجتماعي.

الجدول رقم ٦

توزيع عدد النواب في الكونغرس حسب نوع الانتخابات والجنس، ١٩٩٤،
١٩٩٨، ٢٠٠٢

نوع الانتخابات والسنة	النساء المنتخبات		الرجال المنتخبون		الجميع	
	عددتهن	نسبتهن المئوية	عدددهم	نسبتهم المئوية	العدد	النسبة المئوية
مجلس النواب						
١٩٩٤	١٤	١١,٧	١٠٦	٨٨,٣	١٢٠	١٠٠
١٩٩٨	٢٤	١٦,١	١٢٥	٨٣,٩	١٤٩	١٠٠
٢٠٠٢	٢٤	١٦	١٢٦	٨٤	١٥٠	١٠٠
مجلس الشيوخ						
١٩٩٤	١	٣,٣	٢٩	٩٦,٧	٣٠	١٠٠
١٩٩٨	٢	٦,٦	٢٨	٩٣,٤	٣٠	١٠٠
٢٠٠٢	٢	٦,٢	٣٠	٩٣,٨	٣٢	١٠٠
الجميع						
١٩٩٤	١٥	١٠	١٣٥	٩٠	١٥٠	١٠٠
١٩٩٨	٢٦	١٤,٥	١٥٣	٨٥,٥	١٧٩	١٠٠
٢٠٠٢	٢٦	١٤,٣	١٥٦	٨٥,٧	١٨٢	١٠٠

المصدر: جداول وضعها برنامج المرأة وسياسة مشاركة المواطنين على أساس بيانات المجلس المركزي للانتخابات.

٣-١-٧-٣ السلطة القضائية

على الرغم من أنه لم تحدث تغييرات كبيرة في السلطة القضائية، ومن أنه يلاحظ، كما حدث في السلطات الأخرى، ميل إلى قلة مشاركة النساء كلما ارتفع مستوى المناصب فإن هذه هي السلطة الوحيدة التي تتطابق فيها مشاركة النساء مع نسبة الـ ٣٣ في المائة التي ينص عليها القانون.

والواقع هو أنه منذ آب/أغسطس ١٩٩٧ توجده، على خلاف سنة ١٩٩٣، مشاركة من القاضيات نسبتها ٣٣ في المائة في محكمة العدل العليا. وفي محاكم الاستئناف، على الرغم من أن مشاركة المرأة قد انخفضت من ٣٠,٧ في المائة في سنة ١٩٩٣ إلى ٢٥ في المائة في سنة ١٩٩٩ فقد ازداد عدد النساء من ٢٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة في مناصب الرؤساء. وكانت أكبر مشاركة للمرأة في السلطة القضائية في محاكم الأراضي حيث بلغت الثلثين (٩٣=٥٢ في المائة، و ٩٩=٤٦ في المائة، و ٢٠٠=٦٢ في المائة).

٣-٧-١-٤ السلطة المحلية^(٤٨)

(أ) ومع ذلك ازدادت مشاركة المرأة في الحكومات البلدية ازديادا كبيرا. والواقع هو أنه تنفيذا للقانون ١٣-٢٠٠٠ الذي ينص على تعيين امرأة في منصب النقيب أو نائب النقيب انتخبت ٩ نساء لمناصب النقباء (٧ في المائة) في حين أنه خلال الفترة السابقة فازت النساء بـ ٢ في المائة فقط من مناصب النقباء. وبالمثل فإنه نتيجة للقانون ١٣-٢٠٠٠ فازت النساء بمناصب نواب النقباء في ٩٢.٨ في المائة من البلديات.

(ب) كما أننا عندما نحلل السلطة البلدية من ناحية مناصب أعضاء المجالس نجد أن عدد عضوات المجالس قد تضاعف تقريبا مقارنة بعددهن في سنة ١٩٩٤. ففي الانتخابات الأخيرة التي أجريت للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ انتخبت ٢١٨ امرأة لعضوية المجالس، وهذا يمثل نسبة قدرها ٢٧,٧ في المائة، وفي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كانت نسبة العضوات ٢٥,٥ في المائة (١٩٣ عضوة).

٣-٧-١-٥ هيئات أخرى في السلطة

٣-٧-١-٥-١ الأحزاب السياسية

فيما يتعلق بمشاركة النساء في مجالس إدارة الأحزاب السياسية لم يحرز أي تقدم. ففي سنة ١٩٩٦ كانت نسبة النساء ٣١ في المائة ونسبة ٤٤ في المائة في مجلسي إدارة حزبين من أحزاب الأغلبية الثلاثة التي تناوبت على السلطة في الحكومات الثلاث الأخيرة. ومع ذلك تبلغ نسبة النساء بالكاد ٨,٧ في المائة بالكاد في الحزب الموجود حاليا في السلطة (وإن كان هذا هو أول حزب يفوز في الانتخابات ونائبة رئيسه امرأة).

حكومة الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٤ و ١٩٩٤-١٩٩٦ للحزب الإصلاحي الاجتماعي المسيحي ٣١ في المائة.

حكومة حزب التحرير الدومينيكي، ١٩٩٦-٢٠٠٠، ٤٤,٢ في المائة.

حكومة الحزب الثوري الدومينيكي، ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ٨,٧ في المائة.

على الرغم من عدم وجود إحصاءات مستكملة عن مشاركة المرأة في الأحزاب، سواء من ناحية العدد (عدد النساء في الإدارة)، أو من ناحية النوعية (القدرة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات وعلى التعبئة وعلى إقامة تحالفات وعلى

(٤٨) مشاركة المواطنين، ٢٠٠٢. بيانات أعدها برنامج المرأة وسياسية مشاركة المواطنين، تموز/يوليه ٢٠٠٢.

التفاوض) فإنه يوجد فعلا في السيناريو قدر كبير من النشاط المناصر للمرأة في الأحزاب للمطالبة بأماكنها بوصفها صالحة لأن تنتخب والنضال من أجلها وظهور علي أكبر لاستعادتها.

ومن جهة أخرى أنشئ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ المحفل النسائي للأحزاب السياسية في الجمهورية الدومينيكية، وهو هيئة متعددة الأحزاب أنشئت باعتبارها وسيلة لتعزيز مشاركة المرأة الدومينيكية في المحفل الإقليمي لنساء الأحزاب السياسية في أمريكا الوسطى. وتتضمن أهداف هذا المحفل ”حث الأحزاب الدومينيكية على أن تجتمع لإجراء عملية تنقيح لسياستها ومبادئها وسياساتها الأساسية للإسهام في تعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير القيادة في ظروف يسودها تكافؤ الفرص“ ولذا أدرج المحفل ضمن أولوياته امتثال منهاج عمل بيجين^(٤٩).

وفي تقييم منهاج عمل بيجين أبرز بين المنجزات في ممارسة السلطة وفي اتخاذ القرارات ”ظهور أكثر لأولويات المرأة في بيانات الأحزاب السياسية“. واستمر هذا الاتجاه في الانتخابات الثلاثة الأخيرة، بما في ذلك استعمال المرشحين السياسيين لغة لا تنطوي على تحامل على النساء. كما أدمجت بصورة متزايدة الاقتراحات المقدمة من الحركة النسائية ومن الشخصيات السياسية النسائية في البرامج الحكومية للأحزاب. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يرجع إلى برنامج النسبة الدنيا من النساء في بداية العقد (١٩٩٠) فإن تنفيذه من جانب الأحزاب قد توطد بصفة خاصة ابتداء من انتخابات سنة ١٩٩٤. وبرز إدماج اقتراحات خطة تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في برامج سنة ١٩٩٦، وانتخابات الكونغرس والبلديات في سنة ١٩٩٨، وفي برامج حزبين من أحزاب الأغلبية الثلاثة في حملة الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٠^(٥٠).

٣-٧-١-٥-٢ النقابات والاتحادات العمالية^(٥١)

تتراوح مشاركة المرأة في مجالس إدارة المراكز النقابية بين ١٥ في المائة في الاتحاد الوطني للعمال الدومينيكيين و ٣١ في المائة في المركز العام للعمال.

(٤٩) موجز ”تقييم منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية“، الذي ورد فيه إعلان المحفل النسائي للأحزاب السياسية.

(٥٠) تقييم منهاج عمل بيجين، أمانة شؤون المرأة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٥١) جانسن س.؛ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية.

وفيما يتعلق بالنقابات فإن الحالة ما زالت كما وصفت في التقرير السابق ففي مجالس إدارة ثلاث نقابات تضم عددا كبيرا من أصحاب المهن^(٥٢) لم يتجاوز تمثيل المرأة ٢٥ في المائة.

٨-٣ المادة ٨: التمثيل

مشاركة المرأة الدومينيكية في تمثيل الحكومة في الخارج مستمرة في الازدياد. وتمثل النساء في وقت كتابة هذا التقرير ١٧ في المائة من السفراء. وتشكل النساء ثلث التمثيل القنصلي في الخارج. وهذه النسبة موجودة في المناصب القنصلية التي يتقاضى عنها مرتبات ومنخفضة في المناصب القنصلية الشرفية.

الجدول رقم ٧

التمثيل القنصلي في الخارج مصنفا حسب المنصب والجنس (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

المجموع	النساء	نسبتهم المئوية	الرجال	نسبتهم المئوية	المجموع
٢٧٣	٩٣	٣٤	١٨٠	٦٦	المجموع
٤٠	١٥	٣٨	٢٥	٦٣	قنصل عام
٧٧	٢٥	٣٢	٥٢	٦٨	نائب قنصل
٧٦	٣٥	٤٦	٤١	٥٤	قنصل مساعد
القناصل الشرفيين					
١١	٢	١٨	٩	٨٢	قنصل عام شرفي
٦٥	١٥	٢٣	٥٠	٧٧	قنصل شرفي
٤	١		٣	٧٥	نائب قنصل شرفي

المصدر: وزارة العلاقات الخارجية، إدارة الموارد البشرية.

فيما يتعلق بالبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومنظمة البلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حدث انخفاض في التمثيل النسائي، لأنه من أربعة وفود ذات تمثيل نسائي لم يبق إلا الوفد إلى اليونسكو، الذي يضم امرأة واحدة في منصب سفيرة دائمة، كما كان الحال في السنوات الست الأخيرة.

(٥٢) هذه النقابات هي رابطة الأطباء الدومينيكيين والرابطة الدومينيكية للمعلمين والرابطة الدومينيكية للمهندسين الكهربائيين والميكانيكيين والمعماريين ومهندسي المساحة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كانت النساء تمثل ٥٣ في المائة من مجموع عدد الموظفين الدومينيكيين في بعثات الجمهورية الدومينيكية لدى المنظمة الدولية. وعلى الرغم من تساوي عدد النساء والرجال في الوفود فإنه لا يوجد تساوي في مستوياتهم أو في رتبهم. ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين مستوى الرتبة والمشاركة النسائية: فنسبة السفيرات ١٧ في المائة، ونسبة الوزيرات المفوضات ٥٨ في المائة، ونسبة السكرتيرات ٥٩ في المائة.

الجدول رقم ٨

تمثيل المرأة في بعثات الجمهورية الدومينيكية لدى المنظمات الدولية
(تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

(لدى الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف،
سويسرا، واليونسكو)

المنصب	المجموع	الرجال	النساء	النسبة المئوية للنساء
المجموع الكلي	٤٧	٢٢	٢٥	٥٣
السفراء	١٢	١٠	٢	١٧
ممثل دائم	٣	٣	—	—
ممثل مناوب	٤	٤	—	—
مندوب	٣	٣	—	—
مندوب مناوب	١	—	١	١
مندوب دائم	١	—	١	١
الوزراء	٢٦	١١	١٥	٥٨
وزير مستشار	٩	٥	٤	٤
المستشارون	١٥	٥	١٠	١٠
مستشار اقتصادي	١	١	—	—
ملحق ثقافي شرقي	١	—	١	١
السكرتيرون	٩	١	٨	٨٩
سكرتير أول	٨	١	٧	٧
سكرتير ثان	—	—	—	—
سكرتير ثالث	١	—	١	١

المصدر: وزارة العلاقات الخارجية، إدارة الموارد البشرية.

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اشتركت الجمهورية الدومينيكية في عضوية اللجنة التوجيهية للجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي تشترك الجمهورية الدومينيكية في عضويتها.

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أنشأت وزارة العلاقات الخارجية المكتب المعني بشؤون المرأة والأطفال والمراهقين التابع لشعبة الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية والمنظمات والمؤتمرات الدولية.

٣-٩ المادة ٩: الجنسية

٣-٩-١ الدومينيكيات اللاتي من أصل هايتي

يؤثر تحديد الجنسية بصورة مباشرة في الدومينيكيات اللاتي من أصل هايتي واللاتي ينتمين أيضا إلى أفقر المجموعات في البلد ويعشن في القرى الفقيرة للغاية.

ووفقا للدراستين الاستقصائيتين المتعلقتين بـ "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦" فإن ثلثي السكان المهاجرين إلى الجمهورية الدومينيكية وفدوا من هايتي، وارتفعت نسبتهم من ٦٣ في المائة إلى ٦٨ في المائة خلال تلك الفترة. ومع ذلك فإنه بالنسبة لسنة ١٩٩٦ فإن ٤٩ في المائة من السكان المهاجرين المسجلين في البلد وصلوا إلى الجمهورية الدومينيكية في نفس تلك الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وفي العقد السابق ١٩٨٠-١٩٨٩ كان هؤلاء السكان يمثلون ٢٥ في المائة فقط من مجموع عدد المهاجرين إلى البلد. وربما تتعلق هذه الزيادة بالتغيرات الاجتماعية السياسية التي حدثت في هايتي ابتداء من سنة ١٩٨٦^(٥٣).

وتتضمن التدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه الحالة ما يلي:

- إعداد مسودة قانون جديد بشأن الهجرة، يتضمن الاقتراحات الأساسية التي قدمتها عدة منظمات من المجتمع المدني تعمل بشأن حالة السكان الدومينيكيين ذوي الأصل الهايتي وكذلك المهاجرين الهايتيين.
- اتفاق بين وزارة التعليم والمجلس الانتخابي المركزي لتبسيط وتيسير الحصول على شهادات الميلاد اللازمة للتسجيل في المدارس. وهذه خطوة مهمة لا للسكان

(٥٣) كاسيرس أورينا وفرانسكو وبائيس أفيرتس فرانك؛ "أسس سياسة بشأن السكان والتنمية في الجمهورية الدومينيكية: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية والداخلية"، المجلس الوطني المعني بالسكان والأسرة، وزارة الصحة، صندوق الأمم المتحدة للسكان: آب/أغسطس ٢٠٠١.

الدومينيكيين الذين من أصل هايتي فحسب بل أيضا لأفقر السكان وللسكان الريفيين الذين هم أكثر السكان احتمالا لأن يعلن أنهم متخلفون بسبب منشأهم.

١٠-٣ المادة ١٠: التعليم

منذ خمسة عشر عاما بينت مؤشرات التعليم أن الإناث يتقدمن بصورة أكثر اطرادا من الذكور. ولوحظت انخفاضات كبيرة في معدلات الأمية بين الذكور والإناث، وتضاؤل متزايد للفجوة بينهما، إلى حد أنه في سنة ١٩٩٦ انعكس الاتجاه، فصارت معدلات الذكور أكثر ارتفاعا بصورة ضئيلة، وذلك بصورة رئيسية في المنطقة الريفية. واستمرت هذه الحالة فنلاحظ مثلا أن نسبة الإناث كانت ٥١ في المائة من مجموع عدد المسجلين في المدارس في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن هذه النسبة ترتفع ارتفاعا كبيرا فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار.

وفيما يتعلق بمستوى التعليم لا يوجد اختلاف في السلوك بين الذكور والإناث، ويوجد اختلاف طفيف جدا في شدة التغيرات. وبين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ تضاءلت نسبة الأشخاص الذين لم يحصلوا على أي تعليم من ١٦ في المائة إلى ١١ في المائة بالنسبة إلى النساء ومن ١٨ في المائة إلى ١٠ في المائة بالنسبة إلى الرجال. أي أن التغير كان أكبر في حالة الرجال. وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي شهدت النساء انخفاضا طفيفا فقد انخفضت نسبة الحاصلات على التعليم الابتدائي من ٥٦,٤ في المائة إلى ٥٥,٦ في المائة، في حين ظل الرجال على نفس المستوى وهو ٥٦,٥ في المائة. وعلى التعليم الثانوي والعالي ازدادت النسب المثوية للجنسين، وكانت الزيادات أكبر بالنسبة للرجال. وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالحالة في سنة ١٩٩٦، فإنه على الرغم من أن النساء قد واصلن التقدم فإن تقدمهن قد تباطأ مقارنة بالرجال (انظر المرفق ٣).

وفي التعليم الفني - المهني والحرفي تمثل الإناث ٧٠ في المائة من عدد الطلبة المسجلين، ويوجد معظمهن في المنطقة الحضرية. والأهمية التي اكتسبها التدريب الفني - المهني ذات صلة بهذه المسألة. فخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥ ازدادت نسبة الإناث المتحقات بمعهد التدريب الفني والمهني من ٢٤ في المائة إلى ٢٩ في المائة، أي بمعدل زيادة سنوي قدره ١ في المائة تقريبا؛ في حين ازدادت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ من ٣٩ في المائة إلى ٤٤ في المائة، أي بزيادة سنوية قدرها ٢ في المائة تقريبا. وفي سنة ١٩٩٧ كان ٨٠ في المائة من المتحقين بمعهد التدريب الفني والمهني من النساء. وردا على الملاحظة التي أبدت على التقرير الرابع (الفقرة ٣٤٨) بشأن التدريب المهني والفني والتدريب على المهن غير التقليدية يمكننا أن نذكر بعض الأعمال:

- التعليم من بُعد وتدريب النساء على العمل، بالتعاون مع نحو ١٥ منظمة غير حكومية (مدارس وإذاعات سانتا ماريا وجامعة ابك PROFAMILIA و IDENTIDAD و CE-MUJER، ضمن منظمات أخرى).
- التدريب الفني المهني والتدريب على العمل وعلى إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- إدماج الجنسين في المهن والحرف في معاهد التكنولوجيا المتعددة ومراكز التدريب المهني ومعاهد التدريب الفني التي كانت في الماضي قاصرة على جنس واحد ووصلهم إليها دون قيود.
- إنتاج شريطي تسجيل تليفزيوني، بالتعاون مع منظمة Ce-Mujer غير الحكومية، يُشجعان النساء على التدريب على العمل في المجالات غير التقليدية، واشراك الأسرة في أداء الأعمال المنزلية.

ويُبين التحليل الجنساني لإصلاح وتحديث النظام التعليمي^(٥٤) "أنه قد قدمت في الأمر الإداري ٩٥-١ (الذي ينص على مقررات التعليم الأساسي والمتوسط والخاص وتعليم الكبار في النظام التعليمي الدومينيكي" معايير لإدخال مبدأ عدم التمييز بسبب الجنس على مختلف مستويات التعليم، الأمر الذي انعكس بصفة خاصة في أهداف كل مستوى، وبصفة عامة في المحتويات واستراتيجيات التعليم والتلمذة الصناعية. ويجري تدريب العاملين الإداريين والفنيين على المستويات المركزية والإقليمية ومستوى الأحياء على قدم المساواة.

وفيما يلي المنجزات التي حددتها الـ ٩٦ مؤسسة ومنظمة عامة وخاصة في الجمهورية الدومينيكية التي قُيِّمت تنفيذ منهاج عمل بيجين في محور المرأة والتعليم^(٥٥)؛

- زيادة الموارد المتاحة في القطاع التعليمي ابتداء من الزيادة في الميزانية الوطنية، وحشد أموال من المؤسسات الدولية ومن المجتمع المدني. وزيادة في تمويل البرامج الخاصة (على سبيل المثال تمويل الحواسيب). تمويل البنك الدولي لعملية إصلاح التعليم في البلد.
- أيام وطنية وبرامج لحو أمية الكبار تُشارك فيها معلمات وطالبات بأعداد كبيرة. وزيادة الخيارات في التعليم الأساسي.

(٥٤) كاستيليو دياز، فينيدا، "التحليل الجنساني لإصلاح وتحديث النظام التعليمي"، أمانة شؤون المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٥٥) "تقييم منهاج عمل بيجين ١٩٩٥-٢٠٠٠"، أمانة شؤون المرأة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

- تحسن كبير في طبقات الكتب الدراسية للكبار (لغة لا تنطوي على تحامل على المرأة وشخصيات تشبه النموذج الطبيعي للسكان، وتحسن نوعية العرض).

١١-٣ المادة ١١: العمالة

أوضح التقرير السابق أن الدستور وقانون العمل ينصان على مبدأ عدم التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحقوقها في العمل وفي حرية اختيار المهنة وكذلك حماية الأمومة والحق في ممارسة الإرضاع الطبيعي.

وتطبق بعض هذه الحقوق ما زال معلقاً، وذلك أساساً إلى حين إنشاء أماكن كافية حتى يتسنى امتثال الأحكام القانونية التي تحمي حق المرأة العاملة في ممارسة الإرضاع الطبيعي، وإقامة مؤسسات لرعاية الأطفال (مراكز للطفولة). وقد أنشئت هذه الآليات في إطار الالتزامات الواردة في القانون بإنشاء نظام الدومينيكي للضمان الاجتماعي رقم ٨٧-١ الذي ينص على معاش تضامني للأمهات الوحيدات العاطلات، وإنشاء مراكز للطفولة، وخدمات صحة الأم والطفل، وخدمات للمسنين، ومعاش لأسرة المتوفى، وإعانة لأفقر الفئات تتعلق بالإرضاع الطبيعي، ضمن أمور أخرى.

كما أدخلت على قانون العمل بعض الإصلاحات من أجل التعاملات في المنازل (انظر البند ٣-١١-٣).

وكانت اتجاهات العمالة في الجمهورية الدومينيكية فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ بوجه عام كما يلي^(٥٦):

- زيادة صافية قدرها ٢٥ ٠٠٠ وظيفة في المناطق الحرة (أقل من الوظائف المسجلة في الفترتين ١٩٨٣-١٩٨٦ و ١٩٩٠-١٩٩٣).
- متوسط زيادة سنوية قدرها نحو ٥ ٠٠٠ شخص عامل في الفنادق في قطاع السياحة (أقل من المعدل الملاحظ في منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات).
- زيادة قدرها ٣٤ ٠٠٠ عامل في الحكومة العامة (الحكومة المركزية والمؤسسات المستقلة واللامركزية والبلديات). زيادة طفيفة أعلى من الزيادة التي حدثت في الفترات السابقة.

(٥٦) راميريز، ن.؛ "الاتجاهات السائدة في خلق فرص العمل في الجمهورية الدومينيكية"، مركز الدراسات الاجتماعية والسكانية، عدد خاص أوي/أريتو، ٢٠٠٠. بالنسبة إلى قطاعي السياحة والمناطق الحرة لم تُدرج فرص العمل غير المباشرة المولدة لأن المؤلف قد اعتبرها أرقاماً تقديرية ينبغي تسجيلها في القطاعات ذات الصلة؛ على سبيل المثال، ينتمي بائعو الأطعمة خارج المناطق الحرة إلى قطاع التجارة.

- ترعزع شديد للاستقرار في العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة للغاية. في الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٨ وآذار/مارس ١٩٩٩ أنشئت ٢٦٣ ٠٠٠ وظيفة واختفت ٢٠٨ ٠٠٠ وظيفة. وفي عام ١٩٩٩ كان ٥٠ في المائة من الشركات التجارية التي أنشئت في الاثنى عشر شهرا الأخيرة شركات فردية أو شركات أشخاص يعملون لحسابهم. وفي هذا القطاع لا يحصل ٢١ في المائة من العمال على أجر، ويحصل ٤٠ في المائة من أصحاب الشركات على أرباح أقل من ٢ ٠٠٠ بيزو شهريا، ويحصل ٦٨ في المائة على أقل من ٥ ٠٠٠ بيزو شهريا. وفي هذه الفترة أيضا لم يُضف سوى عدد يتراوح بين ١٢٥ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة مستقرة نسبيا في القطاعات الرسمية للاقتصاد، وهذا يعني زيادة سنوية أقل كثيرا من الزيادة في القوى العاملة. وحدثت معظم الزيادة في القطاعات غير الرسمية، وبصفة خاصة، نحو ٢٦٠ ٠٠٠ عامل إضافي أدمجوا في المؤسسات الصغيرة والصغيرة للغاية^(٥٧).
- كان ٦٥ في المائة من الوظائف التي أنشئت في الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ وظائف أشخاص يعملون لحسابهم الخاص.

٣-١١-١ النساء^(٥٨)

على وجه العموم فإنه على الرغم من أن مستويات بطالة النساء قد ظلت مرتفعة فإن مشاركة المرأة في قطاع العمل قد تحسنت، فقد ازدادت بمعدل سنوي قدره ٢ في المائة تقريبا (كانت التعاملات يمثلن ٤٣ في المائة في سنة ١٩٩٦ و ٤٩ في المائة في سنة ١٩٩٩).

وبالنسبة لعام ١٩٩٩ كان أكثر من ثلث (٣٧ في المائة) النساء التعاملات يعملن لأسر، و ٥ في المائة منهن لا يحصلن على أجر عن عملهن؛ و ٥٢ في المائة منهن يعملن لأشخاص آخرين، و ١١ في المائة منهن تعاملات مستقلات. وكانت الفروق بين المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية تتعلق أكثر بأن العمل مدفوع الأجر؛ و ٩ في المائة من التعاملات الأسريات في المنطقة الريفية لا يحصلن على أجر، في حين لا تحصل ٣ في المائة فقط من النساء في المنطقة الحضرية على أجر. ولوحظت نسب متساوية للتعاملات المستقلات (٩ في المائة في المنطقة الريفية و ٣ في المائة في المنطقة الحضرية لا يحصلن على أجر). والنساء اللاتي لا يحصلن على أجر بين التعاملات المستقلات هن أصغرهن سنا وأكبرهن سنا (١٤ في المائة

(٥٧) راميريز ن.؛ "الناتج المحلي الإجمالي والتنمية: الخرافة المعتادة"، مركز الدراسات الاجتماعية والديمقراطية، عدد خاص أوي/أريتو، ٢٠٠٠.

(٥٨) الدراسة الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني ١٩٩٩، مركز الدراسات الاجتماعية والديمقراطية - وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

من اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٠ سنة و ٩ في المائة من اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٥ و ٤٩ سنة).

٣-١١-٢ البطالة

شهدت مستويات البطالة في السنوات الأخيرة انخفاضا يرجع أساسا إلى تنمية قطاعات المؤسسات الصغيرة للغاية. وهكذا انخفض معدل البطالة في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ من ٢٠,٧ في المائة إلى ١٦,٥ في المائة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ انخفض إلى ١٥,٩ في المائة^(٥٩)، وبلغ ١٤,٧ في المائة في سنة ١٩٩٨ فكانت بطالة المرأة تساوي نحو ثلاثة أمثال بطالة الرجل (٢٤ في المائة و ٩ في المائة على التوالي)^(٦٠).

وكانت البطالة بين النساء أكبر بين أصغرهن سنا فكانت تساوي خمسين بين النساء دون سن الرابعة والعشرين. وكان الفرق في البطالة بين الرجال والنساء الذين يبلغون من العمر ٦٠ سنة وأكثر لا يذكر، وهذا قد يُبين أن النساء يتقاعدن في سن متقدمة للغاية. كما أن البطالة مرتفعة جدا بصفة خاصة بين النساء الفقيرات لأن معدل البطالة ٤١ في المائة عموما بين السكان ذوي الدخل الشديد الانخفاض، في حين بلغ معدل البطالة في القطاعات ذات الدخل المرتفع للغاية ٧ في المائة فقط.

وفي عام ١٩٩٩ كان ٥١ في المائة من النساء اللاتي في سن الإنجاب لا يعملن، وكان ٣٩ في المائة منهن يعملن طوال العام، وكانت الباقيات اللاتي تبلغ نسبتهن ١٠ في المائة يعملن بصورة فصلية أو من حين إلى آخر، في حين كانت هذه النسب في سنة ١٩٩٦: ٥٧ في المائة لا يعملن، و ٣٦ في المائة يعملن طوال العام، و ٦ في المائة يعملن بصورة فصلية أو من حين إلى آخر^(٦١). وكانت المرأة تُشارك قبل أي شيء آخر في القطاع غير الرسمي وهو أكثر قطاعات الاقتصاد افتقارا إلى الاستقرار.

٣-١١-٣ العمل المتزلي لقاء أجر

في سنة ١٩٩٨ كان ٢٢ في المائة من مجموع عدد العاملين بأجر (١٩٤ ٥١٧ ٣ شخصا) يعملون في المنازل، وكان ٩٧ في المائة من هذه المجموعة نساء، وهذا يعني أن نحو

(٥٩) سانتانا ايسدورو (مؤسسة القرن ٢١)؛ "توزيع الدخل والفقر في المجتمع الدومينيكي: الاتجاهات الأخيرة"، مجلة السكان والمجتمع، العدد رقم ١٩، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٨، مركز الدراسات الاجتماعية والسكانية.

(٦٠) التنمية البشرية في الجمهورية الدومينيكية، ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٦١) الدراسة الاستقصائية التمثيلية لسنة ١٩٩٩، مركز الدراسات الاجتماعية والديمقراطية - وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ربع عدد العاملين بأجر (٢١ في المائة) نساء يقمن بالأعمال المنزلية. وتُسهّم هؤلاء العاملات بنسبة ١٠,٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي^(٦٢).

وعلى الرغم من مساهمة هذه المجموعة من العاملات في الناتج المحلي الإجمالي فإنها المجموعة التي تلقى حقوقها أقل حماية. والواقع هو أن الحقوق القليلة المعترف بها للعاملات في المنازل واردة في نظام خاص في قانون العمل بحيث أنهن مستبعدات من مجموعة الأحكام التي تفيد العمال والعاملات. بيد أن القانون قد وسع هذه الحقوق في سنة ١٩٩٩ فضاعف الأجر أو المرتب الذي يجب دفعه في كانون الأول/ديسمبر، ونص على إجازة بأجر مدتها أسبوعان عن كل سنة عمل، وعلى أن يعطي الشخص الذي يُشغل العامل إياه التصريح اللازم لذهاب إلى المدرسة أو إلى الطبيب أو إلى المركز الصحي في حالة مرضه ما دام هذا لا يتعارض مع العمل في اليوم أو الأيام التي يوافق عليها الشخص الذي يعمل عنده. كما أن التسجيل في الضمان الاجتماعي معترف به قانوناً منذ عام ١٩٤٨، وهذا يتضمن الحماية من أخطار المرض والأمومة والعجز والوفاة^(٦٣).

ومع ذلك يجري إعمال هذه الحقوق في الواقع العملي حسب تقدير صاحب العمل أو صاحبة العمل ومن ناحية أخرى تُسهّم ندوة نشر القانون في قلة إعمال حقوق العاملات في المنازل، وهذا يؤدي إلى جهل الطرفين المعنيين: العاملات^(٦٤).

٣-١١-٤ تدابير ملموسة لتنشيط العمالة

أنشئت مؤخرا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) في وزارة العمل الأمانة الفرعية للمساواة بين الجنسين بهدف تعزيز سياسة المساواة بين الجنسين سواء في البرامج والسياسة المتعلقة بالعمل أو فيما يتعلق بالعمل الداخلي في الأمانة. وتقوم الأمانة الفرعية حالياً بإنشاء مكتب المساواة بين الجنسين المقرر أن يبدأ في العمل في سنة ٢٠٠٣^(٦٥).

ومن جهة أخرى ترمي السياسة الاجتماعية للحكومة إلى أقصى درجة إلى خلق فرص عمل، ووجهت الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر إلى تنمية المؤسسات المتوسطة

(٦٢) "التنمية البشرية في الجمهورية الدومينيكية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠.

(٦٣) مركز التحقيقات من أجل العمل النسائي، مشروع الدراسة "هذه ليست لعبة: دراسة استطلاعية عن العمل المنزلي في بيوت الآخرين"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٦٤) وفقاً للاستبيان الذي أجرته ٣١٠ نساء من جانب العاملين في المنازل (رابطة تضم ٣٥٠ امرأة في مدينة سانتو دومينغو) مع ٣١٠ نساء فإن ٤ في المائة منهن فقط كن على علم بحقوقهن.

(٦٥) هذه المعلومات مقدمة من الدكتورة سونيا دياز إينوا، الأمانة الفرعية للشؤون الجنسانية التابعة لأمانة شؤون العمل.

والصغيرة والصغيرة للغاية عن طريق تيسير تقديم القروض والتدريب الفني والتدريب على الإدارة والتدريب الفني - المهني.

ووفقاً لتقرير مجلس الوزراء عن الأداء في الستة أشهر الأولى (نيسان/أبريل - أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)^(٦٦)، فإنه قد صُرفت عن طريق برنامج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية، قروض مُيسرة بمبلغ ٩٥ مليون بيزو لتعزيز المؤسسات الصغيرة والصغيرة للغاية بسعر فائدة شهري قدره ١,٢ في المائة (سعر الفائدة المصرفي هو ٢ في المائة شهرياً). وقدمت هذه القروض، التي أفادت ٢١٥ ٦ صاحب أو صاحبة مؤسسة صغيرة للغاية، إلى شركات صغيرة غير مؤهلة للوصول إلى النظام المالي الوطني مع إعطاء الأولوية في أعمال التمويل والتدريب وتقديم المساعدة التقنية لمنظمات المشاريع المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٠ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١ أعطى برنامج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة للغاية الأولوية في برامج التدريبية للنساء بنسبة ٥٩ في المائة؛ كما أن ٤٣ في المائة من المشتركين في الأيام التعليمية وأيام الإرشاد هم من النساء، و ٦٠ في المائة و ٥١ في المائة من القروض الممنوحة في إطار الخطة الرئاسية لمكافحة الفقر قدمت إلى نساء. وعلاوة على ذلك أنشئ في برنامج دعم المجتمع المدني اعتماد ائتماني انفق نحو ٢٦ مليون بيزو من الـ ٣٩ مليون المعتمدة. مجموعة مؤلفة من سبع منظمات غير حكومية تجريبية في هذا القطاع، عملت بوصفها وسيطة، ولها برنامج لتقديم القروض إلى النساء. وحصلت مؤسستان من هذه المؤسسات، تعملان على وجه الخصوص مع النساء، على ٤٤ في المائة من الأموال المعتمدة.

وعن طريق "المجتمع اللائق" طُور مشروع التعاونيات الإنتاجية النسائية الذي يهدف إلى الإسهام في خفض البطالة بين النساء عن طريق دعم إنشاء وتشغيل تعاونيات إنتاجية ومبادرات لإنشاء مؤسسات صغيرة. وتكلفت تعاونية ورش صنع الملابس وغيرها من المنتجات من المنسوجات، التي تنفذها أمانة شؤون المرأة ٦٠ مليون بيزو دومينيكي^(٦٧).

(٦٦) "تقرير الأداء، نيسان/أبريل - أيلول/سبتمبر ٢٠٠١". المجلس الاجتماعي، مجلس الإدارة، الوحدة التنفيذية، الحكومة الدومينيكية في خدمة الناس.

(٦٧) إرنانديز، أ.؛ أمانة شؤون المرأة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

١٢-٣ المادة ١٢ : الصحة^(٦٨)

١-١٢-٣ بعض مؤشرات الصحة الجنسية والتناسلية للمرأة الدومينيكية

خفض معدلات الخصوبة

سُجل في الجمهورية الدومينيكية في السنوات الأخيرة انخفاض في مستويات الخصوبة فقد انخفض المعدل العام للخصوبة من ٣,٢ ولد لكل امرأة في سنة ١٩٩٦ إلى ٢,٧ ولد لكل امرأة في سنة ١٩٩٩. وسُجل أكبر انخفاض في المنطقة الريفية فقد انخفض المعدل من ٤ إلى ٣ أولاد لكل امرأة، في حين انخفض في المنطقة الحضرية من ٢,٨ إلى ٢,٤ ولد لكل امرأة. كما سُجل انخفاض في الخصوبة المرغوبة من ٢,٥ إلى ٢ ولد لكل امرأة في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

وفي نفس الوقت حدثت زيادة في الفترة الفاصلة بين الأولاد (المباعدة بين الولادات)، فقد ازدادت من ٢٩ إلى ٣١ شهرا فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. ويتدخل هذا المؤشر في خفض متوسط عدد الأولاد وكذلك في الأخطار التي يتعرض لها المواليد (انخفاض الوزن عند الولادة، ونقص التغذية عند الأطفال، ووفيات المواليد). وقد انخفضت الفترة الفاصلة بين الولادات سواء في المنطقة الريفية أو في المنطقة الحضرية (٢٩ و ٣٢ شهرا، على التوالي). ومن الواضح أن للمباعدة بين الولادات صلة وثيقة بمستويات التعليم. وارتفاع مستوى التعليم يرتبط بزيادة الفترة الفاصلة بين الولادات، التي تتراوح بين ٢٨ شهرا للنساء اللائي حصلن على عدد يتراوح بين سنة وأربع سنوات من التعليم و ٣٥ شهرا بالنسبة للنساء اللائي وصلن إلى المرحلة الثانوية. وفي سنة ١٩٩٩ كانت ٥ في المائة من النساء من السكان اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة حوامل وقت إجراء الدراسة الاستقصائية؛ وبلغت هذه النسبة ٩ في المائة بين النساء اللائي لم يحصلن على أي تعليم.

خفض عدد حالات الحمل بين المراهقات

على الرغم من أن عدد حالات الحمل بين المراهقات قد انخفض بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ من ٢٣ في المائة إلى ٢١ في المائة فإنه ما زال مرتفعا للغاية، لأن خمس المراهقات (١٥-١٩ سنة) بدأت في الإنجاب، وفتاة من بين كل ٣ مراهقات صارت أما في سن ١٨ أو ١٩ سنة. وازدادت هذه النسب ازديادا كبيرا بين أقل المراهقات تعليما: ٣٠ في المائة من

(٦٨) مصدر البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٩ هو الدراسة الاستقصائية الممثلة لسنة ١٩٩٩، مركز الدراسات الاجتماعية والديمقراطية - وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

المراهقات اللائي حصلن على التعليم الابتدائي أو على مستوى أدنى من التعليم صرن حوامل، ولم تُسجل فروق بين المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية. ويسهم في هذه الحالة كون الثقافة الجنسية تُدرس في المدارس بصورة محدودة للغاية.

زيادة الرعاية السابقة للولادة

في سنة ١٩٩٩^(٦٩) سُجّلت زيادة طفيفة في رعاية الأم والطفل:

- حصلت أمهات ٩٩ في المائة من الأطفال الذين ولدوا في الخمس سنوات السابقة للدراسة الاستقصائية على رعاية سابقة للولادة من جانب طبيب (٩٨ في المائة في سنة ١٩٩٦).
- حصلت ٨٦ في المائة من الأمهات على جرعتين من المصل المضاد للكرزاز (التيتانوس).

ازدياد عدد الحالات التي قدمت فيها المساعدة في وقت الولادة وتحسين الظروف للمولودين أحياء

فيما يتعلق بالتغطية بالرعاية المؤسسية في وقت الولادة تُبين أرقام سنة ١٩٩٩ تحسنا عن السنوات السابقة:

- جرى ٩٧ في المائة من حالات الولادة في مؤسسات صحية (٩٥ في المائة في سنة ١٩٩٦) و ٢ في المائة في المنازل.
- حضر أطباء ٩٦ في المائة من حالات الولادة (٩٢ في المائة في سنة ١٩٩٦). وانخفضت مشاركة خريجات معاهد التمريض والمساعدات في فترة الرعاية النهائية للحمل من ٤ في المائة إلى ٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩؛ كما لوحظ أن مشاركة القابلات قد انخفضت من ٣ في المائة إلى ١ في المائة.
- ومع ذلك تجدر الإشارة أيضا إلى ازدياد حالات الولادة بعملية قيصرية (٢٨ في المائة في سنة ١٩٩٨ مقارنة بـ ٢٦ في المائة في سنة ١٩٩٦). وبالنسبة للنساء اللائي يبلغن من العمر ٣٥ سنة وأكثر بلغت النسبة ٣٣ في المائة، وبالنسبة للنساء اللائي حصلن على مستوى تعليمي أعلى بلغت النسبة ٥١ في المائة.

(٦٩) وفقا للدراسة الاستقصائية الممثلة لسنة ١٩٩٩ التي سبقت الإشارة إليها.

معدل الإصابة بالأمراض بين النساء

خلال عام ١٩٩٨ كانت الأسباب الرئيسية للاستشارة بالنسبة للنساء اللائي في سن الإنجاب والمسجلات في مؤسسات وزارة الصحة هي إصابات الجهاز التنفسي (١٧ في المائة) والحمل (١١ في المائة) والالتهاب المهبلي (١١ في المائة) وكذلك ارتفاع ضغط الدم (٨ في المائة) ونقص التغذية (٧ في المائة) وأمراض الإسهال الحاد (٧ في المائة) وإصابات الجهاز البولي (٤ في المائة).

٢-١٢-٣ انخفاض وفيات الأمهات والفئات الشديدة التعرض للخطر

شهدت مستويات وفيات الأمهات انخفاضا طفيفا، لأن العدد التقديري لوفيات الأمهات في سنة ١٩٨٣-١٩٨٤ كان ٢٢٩ حالة وفاة تقريبا لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي (الدراسة الاستقصائية الممثلة لسنة ١٩٩٦). ووفقا للبيانات التي قدمها نظام رصد وفيات الأطفال والأمهات^(٧٠)، حدثت ١١٣ حالة وفاة بين الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في سنة ١٩٩٩. وذكر أن الأسباب الرئيسية للوفاة كانت التسمم (٤٦ في المائة)، ومضاعفة الإجهاض (١٩ في المائة)، الذي ظل مقمعا في جميع الظروف، والتريف (١١ في المائة) وأمراض القلب. وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطا بإنشاء لجان رصد وفيات الأمهات التي أنشأتها وزارة الصحة والتي تحقق في حالات وفيات الأمهات التي تحدث في مستشفيات النظام العام للصحة بهدف تحسين نوعية الخدمة.

وفيما يتعلق بأسباب وفيات الأمهات، فإن أهم الأسباب، وفقا لسجلات وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية، هي الذبحة الصدرية (١٥ في المائة) والإيدز (٦ في المائة) والإجهاض (٦ في المائة)؛ وكذلك سرطان الرحم (٣ في المائة)، الذي تتعلق سجلاته بانخفاض التغطية بالأعمال الوقائية عن طريق اختبار مسحة عنق الرحم، لأنه في سنة ١٩٩٦ أجري هذا الاختبار لـ ٢٧ في المائة من النساء فقط. وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصاءات عن سرطان الثدي فإنه يمكن أن نستنتج أنه منتشر انتشارا كبيرا نظرا لأنه في سنة ١٩٩٦ كان هذا الاختبار للكشف عن السرطان قد أجري في العام السابق لـ ١١ في المائة فقط من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة. وفي المنطقة الوطنية يتسبب الإيدز في ١٢ في المائة من الوفيات، وتليه حوادث القتل العنيفة والسرطان غير المتعلق بالجهاز التناسلي، ويتسبب كل من هذين السببين في نحو ١٠ في المائة من الوفيات^(٧١).

(٧٠) بيانات دراسة تقييم نظام رصد الأمهات، التي أجريت في سنة ٢٠٠١، التي قدمتها الدكتورة بنيا.

(٧١) غوميس وغلفان، ٢٠٠١ (استشهد بها كاسيرس أورينيا، ١٩٩٨).

ووفقا لبيانات الدراسة الاستقصائية الممثلة لسنة ١٩٩٩، التي سبقت الإشارة إليها، حدث أيضا انخفاض في الفئات المعرضة لخطر تناسلي كبير، لأن ٤٤ في المائة من حالات الولادة في الخمس سنوات الأخيرة حدثت في فئة معرضة بشدة للوفاة، فقد كانت النسبة ٤٩ في المائة تقريبا في سنة ١٩٩٦، وكانت نسبة النساء المعرضات لخطر الحمل في فئة أو أكثر من الفئات المعرضة لخطر تناسلي كبير ٣١ في المائة تقريبا، في حين بلغت هذه النسبة في سنة ١٩٩٦ نحو ٣٦ في المائة.

٣-١٢-٣ الإيدز^(٧٢)

في آذار/مارس ٢٠٠١ كان المجموع الكلي للأشخاص الذين أخطروا بأنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ١١ ٠٧٩، نحو ٣٥ في المائة منهم نساء. ووسيلة النقل التي ذكرت في معظم الحالات هي كالعادة الاتصال الجنسي. كما أن ١٣ في المائة من هذه الحالات يتعلق بشباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، و ٤٦ في المائة من هذه المجموعة نساء. وتؤكد بيانات سنة ٢٠٠٠ أن ٢,٢ في المائة من السكان الراشدين مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب وتقدر الاسقاطات أن ٢,٤ في المائة من السكان الراشدين سيكونون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب في سنة ٢٠٠٥

وأنشأت وزارة الصحة^(٧٣) مؤخرا في المستشفيات العامة (تقدر تغطيتها بنحو ٧٥ في المائة من البلد) برنامجا لخفض النقل الرأسي من الأم إلى الابن، يتمثل في إعطاء مضاد فيروسي^(٧٤) للأم والابن، والتوليد بعملية قيصرية، واستخدام اللبن الاصطناعي في إرضاع المولود.

ووفقا للدراسة الاستقصائية الممثلة لسنة ١٩٩٩ فإن جميع الناس في الجمهورية الدومينيكية دون تمييز بين مستويات التعليم أو منطقة الإقامة أو السن يعرفون الإيدز. ومع ذلك فإن تصور الخطر ليس عاما، لأن ٨٨ في المائة فقط من النساء و ٩٤ في المائة من الرجال يعرفون أن الشخص الذي يبدو في صحة جيدة قد يكون مصابا بالإيدز. وفيما يتعلق بأشكال الحماية صرحت ٥ في المائة من النساء بأنهن لا يعرفن كيف يتقن العدوى، وهذه النسبة أكبر بين النساء اللاتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم (١٣ في المائة) أو اللاتي حصلن على أربع سنوات أو أقل من التعليم (١٠ في المائة).

(٧٢) هذه المعلومات من المجلس الرئاسي المعني بالإيدز، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٧٣) معلومات مقدمة من الدكتورة غويريرو دى كوبريسيدا.

(٧٤) يُسمى نيفيراين.

٣-١٢-٤ إصلاحات أساسية

- أجريت إصلاحات تشريعية ضخمة في قطاع الصحة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١: إصدار قانون الصحة العامة رقم ٤٢-١ المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠١ والقانون رقم ٨٧-١ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ المنشئ للنظام الدومينيكي للضمان الاجتماعي. وتتضمن أهداف قانون الضمان الاجتماعي تعزيز المرأة والحد من الفقر.
- يُكرس **قانون الصحة العامة** المساواة بين الجميع، والشمول والتنسيق. وتبرز في هذا الصدد مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص عن طريق إنشاء آليات للتنسيق والاتصال والإعلام بين مؤسسات القطاع، والمشاركة في هيئات اتخاذ القرارات مثل المجلس الوطني للصحة.
- منح الأولوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بما فيهم النساء ولا سيما الحوامل والأطفال حتى سن ١٤ سنة والمسنين والمعوقين.
- من ناحية الخدمات منحت الأولوية لرعاية الأم والطفل والوقاية من الأمراض وخفض وفيات الأمهات والرضع.

٣-١٢-٥ التقدم المحرز في قطاع الصحة

- وفقاً لـ "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين في الجمهورية الدومينيكية"^(٧٥) فإن المنجزات الصحية الرئيسية بالنسبة للمرأة هي ما يلي:
- خفض وفيات الأمهات وإتاحة الوصول إلى خدمات رعاية الأم والطفل، بما في ذلك إنشاء لجان رصد وفيات الأمهات.
 - وضع سياسة جنسانية من جانب الإدارة العامة لمراقبة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة، تتضمن برامج وأعمال لصالح صحة الأسرة والمرأة والمواليد والطفولة والمراهقة والشباب^(٧٦).
 - إنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات للشؤون الجنسانية والإصلاح باعتبارها محفلاً للتحليل والعمل السياسي في قطاع الصحة. وتتضمن النتائج التي حققتها وضع مؤشرات لتقييم نوعية الرعاية الصحية.

(٧٥) أمانة شؤون المرأة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٧٦) التقرير المقدم من الإدارة العامة لمراقبة الأوبئة التابعة لوزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية من أجل إعداد التقرير الخامس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١.

• توسيع وتعزيز البرامج الصحية التي تنفذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية: ونذكر منها تعزيز المستوصفات الريفية، وزيادة إمكانية الوصول إلى اختبار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وتجهيز المراكز الصحية بالمعدات، وإنشاء تخصصات أخرى في مجال الصحة التناسلية، وزيادة وجود العاملين الصحيين في المجتمعات المحلية في البلد.

كما تجدر الإشارة إلى ازدياد مشاركة المرأة في مناصب الإدارة في المراكز الصحية. وفي سنة ٢٠٠١ كانت نسبة النساء ٢٦ في المائة من مجموع عدد العاملين في الإدارة على المستويات القروية والإقليمية في المستشفيات والمراكز الصحية الفرعية. وتوجد علاقة عكسية بين هذه المشاركة ومستوى المناصب. فعلى المستوى العالي تقل مشاركة المرأة: فنسبة النساء ١٤ في المائة بين وكلاء أمناء الصحة، و ٢٩ في المائة في إدارات المستشفيات في جميع أنحاء البلد، و ٣٢ في المائة في المراكز الفرعية.

ومن بين المنجزات الأخرى ما يلي:

• تحسنات في ظروف عمل العاملين الصحيين وازدياد الموارد البشرية. وتحسنات في الهياكل الأساسية للمستشفيات.

• قيام قطاع المنظمات غير الحكومية بالمشاركة بنشاط في تقديم الخدمات في المجالات المتخصصة للصحة الجنسية والتناسلية للمرأة مع نماذج رعاية اقتصادية ومن نوعية جيدة وفي متناول اليد تُعزز حدوث تغييرات في موقف الأسر والشباب والمراهقين من السكان.

• ازدياد التدريب الصحي للنساء للإسهام في إزالة التحريم المفروض على مناقشة الصحة الجنسية والتناسلية.

• تحسنات في إدارة وتوليد المعلومات في قطاع الصحة. وتوجد صكوك تتضمن معلومات وإحصاءات مستكملة وأبحاث، ووضع قواعد ولوائح. وعلى وجه الخصوص التصنيف المنهجي للمعلومات الصحية حسب الجنس.

• منجزات وتحسنات فيما يلي:

- العمل مع السكان المعرضين للخطر مثل المسنين، وخفض وفيات العاملين في تجارة الجنس بسبب الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والإيدز.
- متابعة الحوامل والأمهات في فترة النفاس، ودعم خدمات الرعاية السابقة للولادة.

- تحصين الأمهات اللاتي في سن الإنجاب.
- التشجيع على الإرضاع الطبيعي وتنظيم الأسرة.
- مكافحة الإيدز، بما في ذلك فرز ٩٨ في المائة من الدم المستعمل في البلد في عمليات نقل الدم للكشف عن وجود فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وإنشاء برامج للوقاية من الانتقال الرأسي للفيروس.
- إعادة تشكيل الآلية الوطنية المسؤولة عن سياسات مكافحة الإيدز، وهي المجلس الوطني لدراسة الإيدز، حيث تتضافر جهود القطاعات الحكومية والمجتمع المدني.

١٣-٣ المادة ١٣: الخدمات الاقتصادية والاجتماعية

في الفترة المشمولة بهذا التقرير قامت الحكومة بوضع وتنفيذ تدابير اقتصادية واجتماعية لصالح المرأة.

١-١٣-٣ على مستوى التشريع

ينص القانون رقم ٨٧-١، المؤرخ في ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، المنشئ للنظام الدومينيكي للضمان الاجتماعي على الخدمات التالية:

- المادة ٥٠: التأمين ضد البطالة في سن متقدم.
- المادة ٦٣: المعاش التضامني للأمهات الوحيدات العاطلات ذوات الأولاد القُصّر، اللاتي لا يملكن موارد كافية لإشباع احتياجاتهن الأساسية وضمان التعليم لأولادهن
- المادة ١٣٢: للأولاد الرضع للعاملات المشتركات اللاتي تقل مرتباتهن الحالية عن ثلاثة أمثال الحد الأدنى للأجور الحق في إعانة رضاعة لمدة ١٢ شهرا.
- المادتان ١٣٤ و ١٣٥: إنشاء مراكز للأطفال لرعاية أولاد جميع العاملين ابتداء من ٤٥ يوما بعد الولادة حتى يبلغ الطفل سن ٥ سنوات. وتشمل هذه المراكز خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل.
- عُدل قانون العمل فيما يتعلق بالعاملين في المنازل فأصبح ينص على الحق في إجازات وفي مرتب ١٣ شهرا، وفي تنظيم ساعات الراحة^(٧٧).

(٧٧) انظر البند ٣-١١-٣.

ومع ذلك فإنه يلاحظ عموماً أنه ما زالت تواجه صعوبات في تطبيق قوانين العمل بسبب عدم وجود آليات للرقابة ورصد امتثال الدولة للقوانين وكذلك قلة معرفة العمال والعاملات بحقوقهم. كما تجدر ملاحظة أن قانون الضمان الاجتماعي المشار إليه جديد نسبياً ويجري حالياً إعداد لوائح التنفيذ.

٣-١٤ المادة ١٤: المرأة الريفية

٣-١٤-١ سياق الواقع الريفي

تُشير المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والديمقراطية عموماً إلى أن السكان الريفيين هم أكثر السكان تأثراً بانخفاض مستوى التنمية. والواقع هو أن مؤشري الفقر (العام والمدقع) المسجلين في عام ١٩٩٨ يُبينان أن الفقر العام قد بلغ نحو ٣٧ في المائة ووصل الفقر المدقع إلى ٧ في المائة في المنطقة الحضرية، في حين أن هاتين النسبتين بلغتا ٨٥ في المائة و ٣٧ في المائة على التوالي في المنطقة الريفية. أي أن الفقر المطلق في الريف أشد منه في المدن بخمسة أمثال.

ومع ذلك فإن عملية تحقيق اللامركزية التي بدأت منذ العقد الماضي قد نفذت سياسات ترمي إلى إيجاد مشاركة نشطة من جانب المواطنين. ونفذ إجراءان مهمان هما: (أ) فصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات البلدية والتشريعية، الأمر الذي أتاح وضع تعهدات بوضوح وبصورة أكثر مباشرة على المستوى المحلي بين الناخبين والمنتخبين؛ و (ب) تحديد مكان الفقر، لأنه قد حددت أكثر المناطق الريفية تأثراً بالفقر، وبالتالي أمكن توجيه خطط مكافحة الفقر وتحديد درجة شدتها.

٣-١٤-٢ آليات للنهوض بالمرأة الريفية

أنشئ مكتب المرأة القطاعي المعني بالزراعة والثروة الحيوانية، الذي يوجد مقره في وزارة الزراعة، هو آلية للنهوض بالمرأة الريفية الدومينيكية. وهدف هذا المكتب هو الاضطلاع بأعمال ترمي إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية في قطاع الزراعة وتربية الماشية، والإسهام في الحد من الفقر في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك فإنه توجد في هذا المكتب وحدة إدارية ووحدة تنسيق مع مؤسسات أخرى ومنظمات غير حكومية وثلاث شُعب: الخطط والمشاريع، والمرأة الريفية والأبحاث، والتدريب والتأهيل.

وتتضمن استراتيجيات تمكين المرأة الريفية ما يلي:

- تقوية التنسيق القطاعي لتقديم خدمات الدعم؛

- التدريب الجنساني سواء للفنيين في مؤسسات قطاع الزراعة وتربية الماشية أو في المنظمات النسائية الريفية؛
 - تشجيع مشاركة المرأة الريفية في هيئات اتخاذ القرارات؛
 - تحديد سياسة قطاع الزراعة وتربية الماشية وفقا لواقع الريف الجديد؛
 - إدارة الدعم المالي المقدم إلى المنظمات النسائية في مجال إنشاء الشركات الصناعية القائمة على الزراعة؛
 - إجراء بحوث تتيح معرفة الوضع الخاص للمرأة الريفية.
- وتتضمن الأعمال التي قام بها هذا المكتب بدعم من أمانة شؤون المرأة إدماج المنظور الجنساني في الإحصاء المقبل المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية.
- واعتمد الكونغرس الوطني في قانون المصروفات العامة لسنة ٢٠٠١ لبرنامج وزارة الزراعة ٢١ مشروعا في مجالات شتى ممولة من مصادر مختلفة بمبلغ إجمالي يبلغ نحو ١٥٩ مليون بيزو.
- وفي المعهد الزراعي الدومينيكي تتعاون إدارة التنمية الاجتماعية مع المرأة، وهذا يقتضي منها تطبيق المساواة المعلنة في القانون ٥٥-٩٧^(٧٨). وقد أضفى الطابع الرسمي على اتفاق مع أمانة شؤون المرأة لوضع برنامج لتدريب النساء وتنظيم صفوفهن، وتقديم الخبرة الفنية إلى الإدارة. ويبيّن تقرير المعهد الزراعي الدومينيكي من أجل إعداد التقرير الخامس أنه في سنة ٢٠٠١ حصلت ١٦٦ امرأة على صكوك ملكية أراض موزعة في مساحة تبلغ ٤٢٧ ٩ مخصصا (٥٧ مخصصا لكل امرأة)، تبلغ قيمتها ٨٦ مليون بيزو وتقع في ١٤ مقاطعة، بما في ذلك المنطقة الوطنية.
- ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لسجل المنتجين في مجال الزراعة وتربية الماشية، التابع لوزارة الزراعة، حصلت النساء على أصغر القطع، التي تكفي إنتاجيتها لضمان الكفاف فحسب. كما تُبين الأرقام أنه تملك ٤٧ في المائة من المزارع نساء تتراوح أعمارهن بين ٤١ و ٦٠ سنة، وهذا يترك إمكانات قليلة للشابات والأمهات الوحيدات (السكان الذين منحوا الأولوية في السياسة الاجتماعية للحكومة).

(٧٨) القانون الذي يُعدل قانون الإصلاح الزراعي، ويُرسى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الفوائد والالتزامات التي ينص عليها القانون، وبذلك يُضفي الشرعية على حصول المرأة الريفية على أراضي الإصلاح الزراعي.

تنص المادة ٥١ من القانون ٩٧-٥٥ على أن يُدير المعهد الزراعي الدومينيكي تسهيلات القروض المقدمة إلى المزارعين والمزارعات الذين يمثلون جزءاً من وحدة أسرية والذين هم أعضاء في منظمات، وأن يقدم المعهد المشورة الفنية الملائمة عن طريق التعاونيات الزراعية. وفي هذا الصدد، حصلت ١٧٦١ امرأة، خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ على قروض من المكاتب الإدارية والمشاريع اللامركزية لوزارة الزراعة، أي بمعدل ٤٤٠ قرصاً سنوياً.

وخلال الفترة قامت أمانة شؤون المرأة، بالتنسيق مع البنك الزراعي والمكتب الوطني للإحصائيات والمعهد الزراعي الدومينيكي بإضفاء الطابع القانوني على ثلاثة اتفاقات تعاون وتعاضد مع الاتحاد الوطني للنساء الريفيات^(٧٩) ومنظمات أخرى للنساء الريفيات، مثل: اتحاد النساء الريفيات والمؤسسة النسائية للنمو. وتستهدف هذه الاتفاقات التدريب الجنساني، وتعزيز ونشر قانون الإصلاح الزراعي وقانون مكافحة العنف وبرامج محو أمية النساء الريفيات، وفتح اعتمادات ائتمانية جديدة.

وقامت أمانة شؤون المرأة بعمل لنشر القوانين والاتفاقيات وكذلك تدريب النساء الريفيات، وذلك من خلال الأعمال التالية:

- الصيغة الشعبية والتثقيفية للقانون ٩٧-٥٥ المتعلق بالإصلاح الزراعي، لزيادة تعريف النساء بحقوقهن.
- حلقات لتدريب المدربين لنشر القانون في أفقر مناطق البلد وتقوية القدرة القيادية للنساء الريفيات.
- صيغة مفسرة وموجزة لاتفاقية البلدان الأمريكية لمنع وقمع واستئصال العنف ضد المرأة.
- تنشيط الشبكة الإقليمية للمرأة الريفية، التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ١٩٩٧.

تقوم أمانة شؤون المرأة منذ عام ١٩٩٩، بالاشتراك مع بليز والسلفادور وسورينام وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، بتنفيذ المشروع المتعدد الأطراف "للتدريب الجنساني والتنمية الريفية المستدامة"، الموجه إلى الزعيمات الريفيات في هذه البلدان السبعة.

(٧٩) تنتمي إلى هذا الاتحاد حالياً ٨٠٠ امرأة منضمة إلى ٢٩٥ جمعية و ١٤ اتحاداً.

١٥-٣ المادة ١٥ : التساوي أمام القانون

كما ذكرنا في التقرير الرابع فإن الدستور الدومينيكي لا ينص على أي فروق بين الجنسين فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق المواطنين.

وبالمثل تنص القوانين الصادرة في هذه الفترة، ولا سيما القانون ٨٧-١٠، المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، المنشئ للنظام الدومينيكي للضمان الاجتماعي، في مادته الثالثة، على شموله لجميع الدومينيكيين والمقيمين في البلد، دون أي تمييز على أساس الصحة أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو السياسية أو المالية. ما يكرس قانون الصحة العام ٤٢-١، المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، العدل عموماً وشمول جميع الناس والتنسيق.

ومن جهة أخرى، سبق أن أشرنا (انظر البند ٣-٤) إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإصدار القانونين ١٢-٢٠٠٠ و ١٣-٢٠٠٠ اللذين يحددان حصصاً للترشيحات النسائية لمنصب المندوبين والنقباء، وكذلك توسيع نطاق حقوق العاملين في المنازل المدرجة في قانون العمل في عام ١٩٩٩.

وتجري عملية تعديل للقانون المدني والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

١٦-٣ المادة ١٦ : الزواج والأسرة

فيما يتعلق بهذه المادة لم يحدث أي تغيير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. بيد أنه يوجد اقتراح بتعديل القانون المدني بحيث ينص على ما يلي:

- أن يكون سن الرشد للجنسين هو ١٨ سنة.
- أن يتقاسم الأب والأم والسلطة والوصاية على الأبناء والبنات.
- قيام كل من الزوجين بإدارة ممتلكاته الشخصية (إلغاء حق الزوج في إدارة الممتلكات الشخصية لزوجته).
- الاعتراف بالنسبة للارتباط بالتراضي بالأحكام العامة للنظام القانوني للارتباط الفعلي، والعلاقات المالية بين المتعاشرين، وحل الزواج الفعلي، وفض الزمة المالية المشتركة. وهذه الأحكام ذات أهمية كبيرة لحماية الحقوق المالية والاجتماعية للمرأة نظراً لأنه في سنة ١٩٩٩ كان ٦٣ في المائة من مجموع عدد النساء اللاتي هن أقران خاضعات لنظام الارتباط بالتراضي.

• السوابق القضائية

تجدر الإشارة أيضا إلى حالة وقعت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تعتبر سابقة إيجابية لصالح الحقوق المدنية للمرأة.

أصدرت محكمة العدل العليا حكما لصالح أرملة فقدت زوجها في حادث مرور بأن حكمت بأن تدفع الشركة المؤمنة على السيارة التي تسببت في الحادث التعويض ذا الصلة. وكانت الشركة المؤمنة قد رفضت الدفع زاعمة أن الأرملة لم تكن مرتبطة بزواج شرعي، وأن المعاشرة لا تمثل رابطة قانونية تحمي الارتباط.

ونظرا لأن القضاء في الجمهورية الدومينيكية يستند في إقامة العدل على القانون والفقه والسوابق القضائية فإن هذا الحكم ينشئ سابقة مهمة للمستقبل، بحيث يمكن للقضاة والمحامين على حد سواء أن يستندوا إلى الحكم الصادر من محكمة العدل العليا لصالح هذه المرأة للاعتراف لا بالحقوق للاعتراف بالذرية المنجبة في ظل نظام المعاشرة فحسب بل أيضا بالتمتع بالملكات المادية المشتركة التي تسفر عنها المعاشرة. وبالمثل تتاح إمكانية تعديل القانون بتوعية أعضاء الكونغرس بالإصلاحات المتعلقة بالزواج والأسرة التي نجحت المرأة في تحقيقها من خلال المجتمع المدني. كما يحث السكان على زيادة الإصرار على المطالبة بحقوقهم إزاء المطالبة بالحقوق المادية بغض النظر عن النظام الذي يدعم الارتباط.